


جامعة جيلالي بونعامة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

إصلاحات السلطان الحسن الأول في المغرب الأقصى 1894-1873

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص الظاهرة الإستعمارية في الوطن العربي

من إعـداد الطلبة:

- مجبر إلهام
- سلطاني ربيعة

تحت إشراف الأستاذة:

عمريوي فهيمة

السنة الجامعية:2014 – 2015م

الإهداء

- نتقدم بإهداء هذا العمل المتواضع إلى:

- روح الأستاذ "بو صالحيح " رحمه الله و أدخله فسيح جنانه؛

- إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و بارك عمرهما؛ إلى كل من الإخوة و الأخوات الأعزاء للعائلتين، بدون أن ننس أولادهم و أزواجهم. و نخص بالذكر "شهد و الطاهر الأمين"، " إلياس " و "مجبر شهرزاد"؛

- إلى جميع أفراد العائلتين "مجبر" و "سلطاني"

- إلى جميع الزملاء متمنية لهم التوفيق، بما فيهم: الصديق "محمد عبادي"، "زينب"، "فضيلة" و "مليكة".

شكر و عرفان

الشكر لله تعالى عظيم الشأن، نحمده على حسن توفيقه لنا في انجاز هذا العمل المتواضع.

و عرفانا بالجميل، نتقدم بأسمى عبارات التقدير و الشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة التي رافقتنا خلال مراحل البحث؛ الأستاذة: "عمريوي فهيمة " .

نشكر الأستاذ "محمد الحواس" الذي كان ناصحا و موجها.

نشكر الطالبة" مزيان زينب " و الأخت" مجبر حبيبة "علي مساعدتنا في إنجاز المذكرة.

كما نتقدم بالإمتنان إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد، جازاهم الله خيرا أولا و آخرا.


المقدمة

عرف المغرب الأقصى موجة من الإصلاحات أهمها تلك التي تمت في عهد "السلطان

الحسن الأول" و هو موضوع بحثنا تحت عنوان "إصلاحات السلطان الحسن الأول في المغرب الأقصى من الفترة 1873 -1894".

يعتبر القرن التاسع عشر بالنسبة للمغرب الأقصى فترة عصيبة لأنه شهد مجموعة من التحولات السياسية إذ وجد نفسه في مواجهة الضغط الأوروبي خاصة وأنه كان منطقة مستهدفة باعتباره من أهم الطرق التجارية ، بسبب سواحله وهذا ما جعله منطقة للصراع والتنافس بين القوى الكبرى خاصة البرتغال، فرنسا، بريطانيا إسبانيا.

في خضم هذه الظروف وجد المغرب الأقصى نفسه وسط تيارات الصراع الاستعماري، خاصة بعد احتلال الجزائر من طرف فرنسا 1830م ،لهذا سارع المغرب الأقصى إلى القيام بمحاولات من أجل إصلاح أوضاع البلاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية وهذا بإدخال تنظيمات حديثة بغية التصدي للاستعمار الأوروبي وخطره، محافظا على وحدة البلاد المغربية التي باشرها السلطان الحسن الأول.

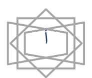
أما أسباب اختيار هذا الموضوع فتتمثل في:

الرغبة وحب الاطلاع والبحث في تاريخ المغرب الأقصى.

الفترة الزمنية والتي تعد مرحلة حساسة من تاريخ المغرب الأقصى لتميزها بأحداث كثيرة خاصة فترة السلطان "الحسن الأول"، التي دامت 21 سنة الذي عمل جاهدا طيلة فترة حكمه "1873 – 1894" على حماية استقلال المغرب ومحافظته على علاقات حسنة وجيدة مع جميع لدول الأوروبية.

السعي إلى اكتشاف ومعرفة التغيرات والإصلاحات التي أدخلها السلطان الحسن الأول في جميع المجالات ،مع التعرف على الطرق والمناهج التي استخدمها السلطان الحسن الأول لترسيخ إصلاحاته في المجتمع المغربي خاصة وأنه كان في حالة انحطاط وضعف.

معرفة موقف الشعب المغربي من العلماء والمثقفين ورجال الدين من هذه الإصلاحات مع ردة أفعالها.



ويتمحور هذا الموضوع في إشكالية رئيسية تتضمن إشكاليات فرعية ،من جميع نواحيه للإلمام به نطرح إشكاليتنا التالية: ما هي أهم إصلاحات السلطان الحسن الأول بالمغرب الأقصى؟ و طبيعتها؟ ومدى نجاحه في ذلك؟

و قد تفرعت عنها عدة تساؤلات فرعية منها:

كيف كانت ظروف المغرب قبيل اعتلاء الحسن الأول العرش؟ هل نجحت تلك الإصلاحات أم لا؟

كما اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التاريخي من خلال وتحليل المعلومات معتمدين على المصادر والمراجع التي تتحدث عن هذا الموضوع.

و للإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ما يلي :

مقدمة وفصل تمهيدي بالإضافة إلى ثلاث فصول وخاتمة.

- ففي المقدمة تم التعريف بالموضوع و إبراز إشكاليته مع ذكر أهم المصادر و المراجع المعتمدة.
- و في الفصل التمهيدي تناولنا فيه مفهوم الإصلاح وتطوره مع الإشارة إلى الدولة العلوية وذلك كمدخل للموضوع وتمهيد له.
- أما الفصل الأول تناولنا فيه جل الإصلاحات التي قام بها السلطان الحسن الأول في المجال السياسي والإداري.
- و تناولنا في الفصل الثاني إصلاحات السلطان الحسن الأول في مختلف الميادين الثقافية والعسكرية والاقتصادية.
- و في الفصل الثالث فكان لنا الحديث فيه عن الأسباب والدوافع التي آلت دون نجاح الإصلاحات أي معوقات وأسباب فشل إصلاحات السلطان الحسن الأول.
- وفي النهاية كانت الخاتمة التي ذكرنا فيها أهم النتائج التي توصلنا لها من خلال عملنا والإجابة عن الإشكالية المطروحة في شكل استنتاجات.

لقد اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المصادر و المراجع فمن **المصادر** المعتمدة نذكر: كتابين تحت عنوان العز والصولة و درر المفاخرة للمؤلف ابن زيدان، وكتاب الاستقصا لأخبار

دول المغرب الأقصى لصاحبه أبو العباس أحمد بن خال الناصري وهما من أهم المصادر التي أرخت لهذه الفترة، و في ما يخص **المراجع** فقد اعتمدنا علي تاريخية متخصصة .**بالعربية:** أصول حرب الريف للمؤلف جرمان عياش إضافة إلى كتاب آخر بعنوان مشكلة الحمايات القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880م لعبد الوهاب بن منصور، بالإضافة لكتاب آخر لمحمد العربي معريش بعنوان المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول.

بالفرنسية: Bernard Lugan c'est l'auteur du livre sous titre « Histoire du maroc » .

إضافة إلي اعتمادنا علي **رسائل جامعية** تناولت الموضوع منها: مذكرة ماجستير لمروان بوزكري حول التنافس الفرنسي- الإنجليزي على المغرب الأقصى مابين 1873 – 1905، وأطروحة الدكتوراه لبن يوسف تلمساني حول التوسع الفرنسي في الجزائر 1830 –1870.

كما لا تفوتنا الإشارة إلى أن أي عملية بحث لا تخلوا من الصعوبات فلقد تعرضنا لمجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- قصر المدة الزمنية المتاحة لعملية البحث.و قلة معلوماتنا فيما يخص البحث وعدم تطرقنا إليه بتفاصيله في مسيرتنا الجامعية.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا إلى حد ما في توضيح وتبيان جانب من جوانب إصلاحات السلطان الحسن الأول في المغرب الأقصى .

الفصل التمهيدي
مفهوم الإصلاح وأوضاع المغرب قبيل اعتلاء الحسن الأول العرش

المبحث الأول: تعريف الإصلاح و اوضاع المغرب قبيل و اثناء اعتلاء الحسن الاول العرش .

المطلب الأول: تعريف الإصلاح، ظهوره، تطوره، رواده.

المطلب الثاني: أوضاع المغرب الأقصى قبيل اعتلاء الحسن الأّول العرش.

المبحث الثاني: نبذة عن سيرة الحسن الأول .

المطلب الأول: الأسرة العلوية.

المطلب الثاني: الحسن الأول نشأته و اعتلاءه العرش.

المطلب الأول: تعريف الإصلاح، ظهوره، تطوره ورواده.

1. تعريف الإصلاح.

أ. **لغة:** صلاح، صلاحا، صلوحا وصلاحية، ضد فسد أي زال عنه الفساد وفي المجاز يقال هذا يصلح لك صلاحا أي يوافقك ويحسن بك، إصلاح الشيء ضد أفسده.[1]

ب. **اصطلاحا:** يعرف ابن تيمية[2] " الإصلاح هو صلاح العباد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن صلاح العباد في طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وهذا لا يتم إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر و به صارت هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس".[3]

ج. **شرعا:** اقترن الإصلاح بين الإيمان والعمل الصالح حيث قال تعالى" رسولا يتلوا عليكم آيات الله مبينات ليخرج الذين آمنوا وعملوا الصالحات من الظلمات إلى النور ومن يؤمن بالله و يعمل صالحا يدخله جنّات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا".

2. ظهوره: تعود جذور الإصلاح إلى النهضة الأوروبية والتي بدأت من إيطاليا وذلك لعدة أسباب منها: الاحتكاك الإيطالي بالمشرق العربي عن طريق التجارة وما ورثته إيطاليا عن الحضارة الرومانية وقيام دويلات سياسية في إيطاليا بتشجيع العلوم و الآداب كما شجع بعض الباباوات النهوض بالعلم كإنشاء مكتبة الفاتيكان.[4]

وكان من نتائجها (النهضة الأوروبية) الإيجابية ظهور الدراسات الإنسانية واختراع المطبعة، أما نتائجها السلبية فتتمثل في الانحلال الخلقي، حيث ظهرت عدة أصوات تدعوا إلى إصلاح المجتمع ،فمنهم من رأى أن الإصلاح يتم بالعودة إلى الكنيسة وتعاليمها أمثال "جيروم سافون

---

[1] المنجد في اللغة العربية، المكتبة الشرقية، ط 36، بيروت، لبنان،1986، ص 432.

[2] ابن تيمية هو التقي الدين أحمد رجل دين إسلامي حامل لقب شيخ الإسلام ولد 661ه أحد علماء المذهب المالكي اشتهر في مجالات عدة منها الفقه، الفلسفة، والمنطق توفي سنة 1328 م أنظر ابن تيمية، الجوامع في السياسة الإلهية والآيات النبوية، ط1، مطبعة نخبة الأخيار1306ه.

[3] عمر عبد الله نجم الدين الكيلاني،" مفهوم الإصلاح في القرءان الكريم، مجلة ديالي، العدد 28، كلية التربية،الأصمعي، العراق، 2008.

[4] عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج1، الهيئة المصرية العامة، مصر، 1997،ص ص 52 – 89.

رولا" savon rola" 1456– 1498، ومنهم من رأى أن الإصلاح يكون بدون الرجوع إلى الكنيسة أمثال نيكولا ميكيا فيلي NICOLA MIKIAVILY.[1]

ثم انتقل الإصلاح إلى الكنيسة لما ظهرت عليه من فساد ومنه صراع رجال البابوية على الكرسي الشيء الذي أفقدها هيبتها إضافة إلى ظهور صكوك الغفران[2] ومن أهم رجال الإصلاح مارتن لوثر[3] الذي قام بإلصاق على باب قلعة كنيسة "هوتن بورغ" البنود 95 في 31 أكتوبر 1517 التي أشعلت جذور الإصلاح، كما اعتبر لوثر أن السياسة والاقتصاد لا علاقة لها بالمسيحية بل هي مجرد مسائل دنيوية وكذلك دعي رجال الدين بالابتعاد عن حياة البذخ والترف والعودة إلى زهد القدماء، وقد اختلف المؤرخين الأوروبيين في مارتن لوثر فمنهم من رأى أنه الزعيم الذي استطاع أن يقف البابوية ومنهم من رأى أنه متهور، دفع بألمانيا إلى حروب دينية[4] أما في فرنسا فيلاحظ التلاقي بين النهضتين الإيطالية والفرنسية كان نتيجة الوفود الإيطالي على فرنسا أدى إلى ازدهار فرنسا في مختلف المجالات وقد عرفت هذه الأخيرة في عهد الملك "فرانسوا الأول FRONSOA 1 " (1494– 1540م) تطور العلوم لأن هذا الملك كان يشجع العلم والعلماء حيث قام بإنشاء كلية فرنسا " collage françe".[5]

أما إنجلترا فقد ظهرت جماعة أطلقت على نفسها "مصلحو إكسفورد" وهي جماعة أخذت من العلوم الإيطالية ونشرت أفكارها، وقد بلغت النهضة في إنجلترا ذروتها خلال القرن 16م و17 م ولعل مؤلفات "شكسبير" خير دليل على ذلك، أما إسبانيا فلم تستفد من النهضة في بدايتها وذلك لوجود ملوك كاثوليك متعصبين رافضين للدراسات الإنسانية[6] انتقلت هذه العلوم إلى

---

[1] نيكولا ميكيا فيلي(1469– 1527) ولد بفلور نسيا كان من رواد الإصلاح، صاحب كتاب الأمير، أنظر: شوقي الجمل عطا الله وعبد الله إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المطبعة الذهبية، القاهرة، 2000، ص 34.

[2] صكوكالغفران، جاء بها الرهبان، تعني إذا قام إنسان بخطيئة وجب عليه الحج وإذا لم يستطع قدم هبات مالية إلى الكنيسة، أنظر نفس المرجع، ص 43.

[3] مارتن لوثر 1453– 1546: ألماني دعى إلى إصلاح الكنيسة الكاثوليكية وإعلان المذهب اللوثري بالرجوع إلى الإنجيل الذي هو جوهر الدين، أنظر نفس المرجع، ص 46.

[4] هربت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، زينب عصمت راشد، أحمد عبد الرحيم مصطفى، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 105.

[5] شوقي الجمل، عبد الله إبراهيم، مرجع سابق ، ص 11.

[6] شوقي الجمل، عبد الله إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الوطن العربي بداية بمصر عن طريق الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798 والتي أدخلت لمصر إنشاءات مادية وترتيبات إدارية ذات طابع أوروبي كإنشاء الديوان الذي يتكون من عشرة مشايخمنتخبين للإشراف على حكم البلاد أي تشكيل حكومة بالمفهوم المالي وإنشاء مجمع علمي مصري كذلك إنارة المدينة وتنظيفها وإنشاء طرقات وجسور بطريقة عصرية كإنشاء جسور النيل أسسوا مكتبة عامة وقاموا بإدخال أدوات تقنية في العمل وفيما يخص جهاز الجيش أدخلوا البارود والألغام، أما فيما يخص الإدارة فنظموا عقود الزواج وشهادات الميلاد ونظموا القضاء وغيرها.[1]

بعد انتهاء الحملة الفرنسية على مصر وخروج "نابليون بونابورت" من مصر حاول المماليك الاستنثار بالسلطة لكن المصريين رفضوا وجود المماليك وبايعوا "محمد علي"[2] والي عليهم وأجبروا السلطان العثماني بإصدار مرسوم تعيين "محمد علي" حاكم على مصر سنة 1805 والذي انتهج الطابع الفرنسي في إصلاحاته حيث اهتم بجميع الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية.[3]

وذلك بإنشاء عدة هيئات منها الديوان العالي، مجلس الحربية،مجلس الزراعة، إنشاء مدارس ابتدائية وتجهيزات ثانوية حديثة، وأرسل بعثات علمية إلى الخارج (أوروبا) وأنشأ مدارس طب الهندسة، أصدر جرائد كالوقائع المصرية، كما أنشأ جيش بنمط حديث، أما في مجال السياسة فكانت تطلعاته إنشاء إمبراطورية واسعة فقام بعدة حملات على الشام، جعلت كل من الدول الأوروبية والدول العثمانية تتخوف من نفوذه فقامت بعدة ضغوطات على" محمد علي" أجبرته على التخلي عن مشروعه.[4]

---

[1] محمد سعيد العشماوي، مصر والحملة الفرنسية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1999، ص ص 56 – 62.

[2] محمد علي: هو ألباني أصل حكم مصر من 1805 كان جنديا في الجيش العثماني أرسلته الدولة لإخراج الفرنسيين بعدما نصب والي على مصر، أنظر: نجيب صالح، تاريخ العرب السياسي(1856– 1956)، دار إقرأ، ص 108.

[3] إسماعيل أحمد باغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2006، ص ص 237 – 241.

[4] نفسه، ص ص 237 – 241.

انتقلت الإصلاحات إلى بلاد الشام من مصر عن طريق "إبراهيم باشا" الذي سيطر على البلاد (1821- 1841) فزرع فيها ركائز النهضة الحديثة وتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية كما سمح للإرساليات الأجنبية بأن تزرع أفكارها الغربية في البلاد فأسسوا عدة مدارس وجامعات منها الجامعة الأمريكية في بيروت.[1]

أما بالنسبة للمغرب العربي الذي فرض عليه موقعه الاستراتيجي أن يتفاعل ويتأثر بأوروبا مركز الحضارة آنذاك وذلك منذ القرن 16م أما بالنسبة للمغرب العربي فكانت الدعوة إلى الإصلاح متأخرة حتى القرن 19م بعد وعيه بالتخلف الذي يعيش فيه فكانت الدعوة إلى تجاوز هذا التخلف ونقرأ ذلك في المصطلحات التي نادى بها منها الإصلاح، الحداثة، التقدم، خاصة بعد إحساسه بالمخاطر التي تحيط به خاصة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 وهزائم المغرب الأقصى في سنة 1844، 1859، فكانت المرحلة التي نودي فيها للإصلاح بقوة وذلك بتطوير المؤسسات الأساسية وتطوير الجيش، التعليم، الضرائب، ليغدوا قادرا على مواكبة ومواجهة التحولات التي أصبح جزءا منها.[2]

كانت البلاد التونسية قطعة من الإمبراطورية العثمانية منذ 1574م التي أحرزت منذ القرن 17م استقلالها الذاتي شيئا فشيئا، إذ لم يكن للسلطان أي تدخل في تعيين الباي الذي صار منصبه وراثيا وخلال القرن 19م ومع احتلال الجزائر 1830، حاولت الدولة العثمانية استرجاع نفوذها في كل من ليبيا و تونس لكن هذه الأخيرة أرادت أن تحقق ذلك بطريقة دبلوماسية.[3]

كما نقد "خير الدين" الذين يستهلكون الإنتاج الأوروبي يتضايقون من تعلم مبادئ الإنتاج من أوروبيين وقد أرجع ذلك إلى التخلف، لقد حاول خير الدين أن يطبق برنامجه الإصلاحي الذي أقره في كتابه "أقوم المسالك" لكنه لم ينجح بالشكل الملموس نظرا للخيانات الداخلية مثل "محمد عياد مصطفى" خزنة الدار إضافة إلى الضغوطات الأجنبية، ولم تقتصر الظروف السابقة الذكر على تونس فقط بل أثرت في المغرب الأقصى أيضا وجعلته هو الآخر يعتمد على

---

[1] نجيب صالح، مرجع سابق، ص 108.

[2] أحمد مالكي، حركات الوطنية والاستعمار في الوطن العربي، ط 2، مراكز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص ص 97 - 98.

[3] أحمد عبد السلام، ملاحظات في معنى الإصلاح عند خير الدين و ابن أبي ضياف(تونس في القرن 19م)، الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، أيام دراسية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط- المغرب، 1983، ص ص141 - 146.

الإصلاحات التي تأرجحت الدعوة إليها بين مطالبة شعبية ومبادرة رسمية ولعل أبرزها التي أعقبت حرب "تيطوان"، فقرر المخزن العمل من أجل إصلاح الدولة وتقوية أسسها إذ برز الجانب العسكري لكن هذا لا يعني إغفال مظاهر أخرى كالإدارة التي تعرضت للنقد المزدوج أوروبي (السفراء، القناصل، التجار، رحالة) ومحلي (علماء، فقهاء) وكذلك إصلاح الجهاز الحكومي بمختلف مؤسساته والنظام الجبائي،[1] ومن الرحالة والسفراء الذين دعوا إلى القيام بإصلاحات في المغرب الأقصى نجد "الصحار محمد بن عبد الله التطواني" وكانت رحلته إلى فرنسا ابتداء من 1845 وامتدت إلى أوائل السنة التالية وكذلك "الفاسي محمد الطاهر بن عبد الرحمان الفهدي" وكانت رحلته إلى الإنجليز سنة 1860م وتحمل اسم " الرحلة الإبريزية إلى الديار الإنجليزية"، و"العمروي الحاج إدريس بن الوزير محمد إدريس الفاسي" وكانت رحلته إلى فرنسا 1860 " تحفة الملك العزيز بمملكة باريس"، ولقد ألف هؤلاء الرحالة كتب وصفوا ما رأوا من مخترعات مدينة جديدة حيث وصفوا البواخر، القطارات، أجهزة التلغراف، الطباعة كما تحدثوا عن الأنظمة العسكرية الحديثة والأنظمة الإدارية وغيرها، وقد طالب هؤلاء الرحالة بتزويد البلاد المغربية بهذه الأجهزة كطلب "العمروي" بتزويد البلاد بالمطبعة، ولم تقتصر الرحلات عن أوروبا فقط بل كانت هناك رحالات نحو الشرق العربي كرحلة "محمد بن عبد الله بن مبارك العمري" سنة 1818م فتعرف على الباخرة الحديثة، القطار، التلغراف وشاهدة المطبعة في مصر[2].

وقد تزامنت هذا الإصلاح مع السلطان "عبد الرحمان بن هشام"[3] و ابنه "محمد الرابع"[4] ثم خلفه "الحسن الأول" الذي أصر على إحداث إصلاحات استطاع من خلالها الحفاظ على استقلال

---

[1] أحمد مالكي، مرجع سابق، ص 199.

[2] محمد المنوفي،"نماذج تفتح مغرب القرن التاسع عشر على معطيات نهضة أوروبا وشرق الإسلام"،الإصلاح والمجتمع المغربي، ص ص 195 - 204.

[3] المولى عبد الرحمان بن هشام،(1822- 1859)، استخلفه عمه المولى سليمان ابن محمد لما عرف عليه من ورع وكانت له عدة مشاريع عمرانية وبعض الإصلاحات وعرفت البلاد في عهده موقعة إسلي، أنظر زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د س، ص 536.

[4] "محمد الرابع"(1859- 1873)، استخلفه والده المولى عبد الرحمان، عرفت قدرة حكمه بمحاولات جادة للإصلاح في مختلف المجالات تعرضت البلاد في عهده إلى حرب تطوان 1860.

المغرب الأقصى حتى وفاته وهو ما سنتطرق له في مذكرتنا وقبل ذلك ارتأينا ذكر لمحة تاريخية عن ظروف المغرب الأقصى قبيل اعتلاء "الحسن الأول" للعرش.[1]

أوضاع المغرب الأقصى قبيل اعتلاء الحسن الأول للعرش.

سنتناول في هذا المبحث أوضاع المغرب الأقصى في فترة مواجهة الإمبريالية الاستعمارية خاصة بعد احتلال الجزائر 1830م حيث أصبح المغرب في احتكاك مباشرة مع المستعمر أدت إلى معركة اسلي 1844م في عهد "عبد الرحمان بن هشام"والتي أظهر ت ضعف المغرب ومنه أسالت لعاب الإسبان على المنطقة أدت بدورها إلى حرب "تيطوان" 1856م انتهت بمعاهدات وامتيازات مست سيادة المغرب.

عرف المغرب في بداية حكم "عبد الرحمان بن هشام" الغزو الفرنسي للجزائر 1830م، أدخلت المغرب في احتكاك مباشر بهذا المستعمر بعدما كان السلطان قد جمّد نشاط أسطوله البحري تجنبا لأي احتكاك مع الأساطيل الأوروبية مخافة فقدان سيادتها، ليجد المغرب نفسه طرفا في الأحداث منذ فرض الحصار على الجزائر 1827م فلم يتردد المغرب لحظة في التعاطف مع الجزائر فوجود سلطة غير إسلامية في الجزائر سبب حرجا لسلطان المغرب لأن عدم مساعدة الجزائر يجعله خائنا لدينه ودخوله في حرب مع فرنسا يهدد عرشه خاصة وأن القوة كانت لصاح فرنسا في مختلف الجوانب، كما أن فرنسا كانتقد أبلغته بغزوها للجزائر وطلبت منه عدم التدخل في ذلك الصراع ورغم أن السلطان "عبد الرحمان" رفض البيعة من أهل تلمسان إلا أنه بسط نفوذه على أجزاء كبيرة من الغرب الجزائري حيث وصل إلى مليانة وقام بجباية الضرائب ولم يهاجم الجيش الفرنسي، غير أنه سحب قواته وإدارته عام 1832م[2] بسبب انطلاق ثورة "الأمير عبد القادر"[3] وضغط الاستعمار الفرنسي، لكن "الأمير عبد القادر" دخل تحت لواء السلطان المغربي الذي تردد في البداية في قبول بيعته ومع تحقيق[4] "الأمير عبد القادر"

---

[1] أحمد مالكي، مرجع سابق، ص 199.

[2] شوقي الجمل، المغرب العربي،ص 223.

[3] الأمير عبد القادر: ابن محي الدين ولد بالقيطنة بمعسكر، قاد المقاومة في الغرب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي وهو مؤسس الدولة الحديثة، أنظر: أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، 2001، ص 75.

[4] إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830، 1962،ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران،الجزائر، 2005، ص 41.

انتصارات على فرنسا أعطى حافز للسلطان المغربي على قوة الأمير "عبد القادر" فقدم له السلطان مساعدات مادية من خيل وسلاح و مال ورغم احتجاجات فرنسا على هاته المساعدات وتعد المغرب بعدم المساعدة إلا أنه واصل مساعداته.[1]

ومع بداية تقهقر قوات "الأمير عبد القادر" وذلك منذ مقتل "بن علال" قي 11 أكتوبر 1843م و انتشار فرق الجيش الفرنسي الجيش المغربي في المقاطعات الغربية الجزائرية، اجتاز "الأمير عبد القادر" الحدود المغربية وخيم على بعد 10 كلم شرقي مدينة وجدة، ثم أقنع القبائل المجاورة بمؤازرته في الغارات التي شنها ضد فرنسا في الأراضي الجزائرية، ثم بعث الأمير عبد القادر وفدا إلى فاس يخبره فيه السلطان "عبد الرحمان" باستمالته لهاته[2] القبائل، فاستقبلهم وليّ العهد "محمد ابن عبد الرحمان" وجرت معهم مباحثات أسفرت على عزل "بوزيان" قائد المنطقة الحدودية واستبداله "بسي العربي الكبير القناوي"،و اعتماد سياسة دفاعية عن الحدود ضد التدخل الأجنبي وكان من نتائج هذا اللقاء وصول "الأمير عبد القادر" إلى "بني سليمان" المؤيدة للاستعمار، كما حاول الأمير استدراج الجيش الفرنسي لدخول أراضي مغربية لاشتعال حرب فرنسية– مغربية لكن فرنسا اكتفت بوضع قواعد عسكرية على الحدود الجزائرية المغربية.[3]

أدي دخول الجيش الفرنسي مقام السيدة "لالة مغنية"[4]، إثارة السلطان "عبد الرحمان" فاضطر إلى إعلان الجهاد ضد فرنسا لكن تدخل بريطانيا باسم "جيرو" الذي طلب من الحاكم الفرنسي "بيجو"[5] التريث في حل المسألة دبلوماسيا إذ أكدت فرنسا للإنجليز أن هدفها هو القضاء على ثورة "الأمير عبد القادر"، وهكذا حذرت بريطانيا المولى "عبد الرحمان" من مساعدة "الأمير عبد القادر"، في هذه الأثناء وصل " بيجو" لمنطقة وجدة وطلب الاتصال "بالقناوي"، وكان ذلك

---

[1] نفسه، ص 42.

[2] أديب حرب،التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج2، دار الرائد للكتاب،الجزائر، ص 460.

[3] ادريس خضير، مرجع سابق، ص 42.

[4] لالة مغنية: تخليدا لامرأة مرابطة، اشتهرت بورعها وتقواها مازالت بقاياها في ضريح، أنظر: أديب، مرجع سابق، ص 455.

[5] بيجو:هو توماس روبير بيجو بيكر نيري (1784م – 1840م) هو جنرال فرنسي تولى الحكم في الجزائر ما بين 1840م – 1847م، عرف بسياسة القهر والعنف، ارتكب مجازر فضيعة في حق الجزائريين، أنظر: بن يوسف التلمساني، التوسع الفرنسي في الجزائر 1830– 1870، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004 – 2005، ص 38.

اللقاء لكنه فشل بسبب تمسك فرنسا برغباتها وهي مغادرة الأمير عبد القادر من جهة وتمسك المغرب بإجلاء الفرنسيين من المغرب الأقصى من جهة أخرى إذ صرح "بيجو" أنه سيلاحق الأمير فدخل وجدة في 11 أفريل دون مقاومة لكن بريطانيا تدخلت وجعلته يترك[1] وجدة في 20 أفريل وعاد إلى "لالة مغنية"، وفي 03 جويلية راسل والي العهد "محمد بن عبد الرحمان" "بيجو" معلنا رغبته في السلام، لكن هذه المحادثات لم تنجح وهذا ما زاد الأمر تعقيدا، فكان الرد الفرنسي بقصف طنجة يوم 06 أوت حيث دمر تحصينات المدينة ثم احتل "موغا دير" في 21 أوت بغدها توجه الجيش الفرنسي إلى واد اسلي وقد تمكن "بيجو" من احتلال جميع مرتفعات المنطقة والتحكم بكافة زواياها رغم ما أبداه المغاربة من بسالة في القتال وبعد معركة اسلي تدخلت بريطانيا[2] وأعلن اللورد "بريدن" بقوله " إن احتلال أي نقطة من أراضي المغرب احتلالا دائما سيكون بمثابة حرب"[3] هذا ما جعل "بيجو" يتراجع عن أهداف، كما أن الحكومة الفرنسية لم تطالب بتعويضات بضغط من بريطانيا، أما من جانب السلطان المغربي فقد وافق على إمضاء معاهدة طنجة في 11 سبتمبر 1844م وكانت من نتائجها اتفاق الطرفين (الفرنسي والمغربي) على اعتبار الأمير عبد القادر خار ج عن القانون يجب ملاحقته والقبض عليه ضف إلى هذا معاهدة لالة مغنية 17 مارس 1845م والتي عالجت مشكلة الحدود الفرنسية والمغربية وهذه المعاهدة التي يعتبرها المغاربة مجحدة في حق المغرب لأن فرنسا تهربت من رسم حدود بين الجزائر والمغرب بصورة واضحة [4]وقد تعهد المولى "عبد الرحمان" رسميا عن عدم مساندة المقاومة في الجزائر ثم إن السلطان رحمه الله هادن الفرنسيين على يد الفقيه أبي سلهام بن علي أزطوط في شروط ثمانة من جملتها نفي الحاج عبد القادر من تلك البلاد لما في بقائه من إثارة الفتنة بين الدولتين بلا فائدة.[5]

---

[1] أديب حرب، مرجع سابق، ص 460.

[2] محمد العربيمعريش، المغر ب الأقصى في عهد الحسن الأول (1873- 1894)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989، ص 35.

[3] أديب حرب، مرجع سابق، ص 502.

[4] جرمان عياش، المغرب و الحصيلة الاستعمارية،تر محمد الأمين بزاز، الشركة المغربية المتحدة، الرباط، المغرب، ص 65.

[5] أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا، أخبار دول المغرب الأقصى الدولة العلوية، القسم 3، تر جعفر الناصري، ج9، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب،1956، ص 49.

كما عرف المغرب سنة 1845م أزمة اقتصادية بسبب الأضرار التي لحقت بمحاصيل وتفاقم الوضع حتى أصبح المغرب 1847م في حالة مجاعة واضطر لاستيراد (الحبوب) ولكن قوة المغرب الشرائية قلت دفعت المولى "عبد الرحمان" إلى إقامة نظام احتكاري وتمكن السلطان من السيطرة على مجمل النشاط التجاري سواء عن طريق الوسطاء أو مباشرة وقد خلف الوضع جو من الحذر لدى التجار الأجانب خصوصا مع ظهور معظم تجار الموانئ وسطاء للسلطان وقد أدى الاحتكار في البداية إلى زيادة أرادات المخزن لكنها انخفضت بسبب ارتفاع أسعار الواردات وبدأ التجار الأجانب[1] بتصفية عملياتهم وتراجعت أهمية جبل طارق بالنسبة للاقتصاد المغربي وقد نتج عن ذلك أثار سيئة على الاقتصاد المغربي مثل التهريب، التزوير، الرشاوى، أدت إلى شكاوي التجار البريطانيين إلى القنصل العام البريطاني في طنجة وطلبوا منه ضرورة تدخل بريطانيا فكانت 1856م حين بدأ "جون دار موندهاي"[2] مفاوضات مع نائب السلطان في طنجة " محمد الخطيب" من أجل التعاون بين البلدين كما أرادت بريطانيا من الضغط على المخزن لإلغاء الاحتكار وتوقيف التهريب لكن المخزن واصل سياسته حتى أحداث الشرق وحرب القرم وقد دعمت فرنسا السياسة البريطانية ، كان من بين نتائجها إنهاء الاحتكار أو الامتيازات الخاصة بالبيع والشراء إقرار حرية التجارة، الاعتراف بحق الملكية العقارية في جميع أنحاء المغرب وحددت رسوم وواردات ب 10 %وقد فتحت هذه المعاهدات أمام المغرب التعامل مع الرأس مالية عادت بالفائدة على الانجليز أما المغرب فأدت العملية إلى اختلال التوازن التجاري وخروج كميات كبيرة من العملة المغربية وارتفاع رسوم ورداته وانخفاض رسوم صادراته وهكذا ازدهرت النفوذ الفرنسية البريطانية في المغرب لكن اسبانيا أبدت مطامعها في المغرب برفضها الانضمام إلى المعاهدة وكان أحد أسباب حرب التيطوان.[3]

---

[1] موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (السودان – المغرب)، 1998،1999 Edito gres INP، ص 103.

[2] جون دارموند هاي: ولد في 01 جوان 1816 عاش في المغرب ممثلا لبريطانيا العظمى مدة تقرب نصف قرن كانت علاقته طيبة مع المغرب وصداقاته متينة مع سلاطينه، وكان يعرقل بتدخلاته لدى حكومته أطماع الدول الاستعمارية، فكان زملائه ينعتونه في تقاريرهم بالعربي أو المغربي، وهو الذي اقترح على الحكومة والمغرب عقد مؤتمر دولي خارج المغرب للنظر في مشكلة الحمايات القنصلية،أنظر: عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحمايات القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880، ط2، المطبعة الملكية الرباط، المغرب،1985، ص 19.

[3] موسوعة قصة وتاريخ الحضارات، مرجع سابق، ص ص 131 – 133.

حرب "التيطوان" التي فرضت على المغرب في عهد المولى محمد بن عبد الرحمان بسبب نشوب خلاف بين اسبانيا والمغرب حيث أراد الاسبان التوسع على سبتة فاصطدموا بقبيلة "اللانجرة" فلجأ الاسبان إلى نائب السلطان في طنجة طالبين 12 رجلا من زعماء القبيلة فرأى السلطان إهدارا لكرامة المغرب فرفض إجابة الاسبان فتوترت العلاقة بين البلدين وكتب السلطان للتغور المغربية بأن تكون على حذر وأن تتأهب للجهاد وفي أواسط ربيع الأول 1272هـ، خرج الجيش الاسباني من سبتة وبدأ الزحف على المناطق المجاورة بقيادة "أردنيل" ARDINIL نحو التيطوان واستطاع المغاربة أن يصمدوا في وجه العدو نحو شهر لكنهم بعد ذلك تقهقروا فاستطاع الجيش الاستيلاء على التيطوان في 06 فيفري 1860م فغيروا معالمها وظل المغاربة يطاردون جيوش الاحتلال[1] كلما أمكنهم ذلك، تدخلت بريطانيا حيث عرضت على اسبانيا والمغرب الأقصى عقد صلح يوم 26 أفريل 1860م يتكون من ستة مواد أهم ما جاء فيها إقامة السلم الدائم وحسن صداقة بين ملكة اسبانيا وسلطان المغرب وكذا بين رعايا كل منهما، تنازل سلطان المغرب لجلالة ملكة اسبانيا عن بعض المناطق المجاورة لسبتة لتكون ملكا لها وتحت سيادتها التامة ويقوم سلطان المغرب بحمل رعاياه على احترام الأراضي التي أصبحت تحت سيادة الاسبانية وبإمكان اسبانيا أن تتخذ جميع التدابير لضمان سلامة تلك الجهات أي سبتة وضواحيها وقد دفع المغرب أقصى 20 مليون ريال كغرامة حربية وقد منحت القنصلية الاسبانية في فاس إلى مزاولة نشاطها الدبلوماسي وقد حضي الاقتراح بموافقة المغرب واسبانيا[2] عقب ذلك معاهدة "مدريد" 20 نوفمبر وبموجبها حصلت اسبانيا على نفس الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا عام 1856م كما نجحت فرنسا في عقد معاهدة مع المغرب في 19 أفريل 1863م حدد فيها الاعتراف بالامتيازات التي كان الرعايا الفرنسيين لا يستطيعون التمتع بها في فترات قوة المغرب كما أنهم كانوا يتجاوزون الحدود المرسومة في هذه الاتفاقيات ما اضطر المولى "محمد بن الرحمان" أن يرسل بعثة 1865م إلى "نابليون الثالث" راجيا أن يحث ممثليه في المغرب وينبه عليهم عدم مجاوزة الحدود المتفق عليما، كما وقعت بلجيكا معاهدة في 12 أوت 1863م معاهدة مماثلة لسابقتها[3] وبالتالي فحرب التطوان دشنت فعلا عهدا جديدا في

---

[1] جرمان عياش، أصول حرب الريف، ص 29.

[2] محمد بن القاسم الأنصاري السبتي، اختصار الأخبار (عما كان بثغر سبتة من الأثار) تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ط2، الرباط، 1983، ص ص 96 - 99.

[3] عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص 13.

علاقات المغرب بأوروبا حيث يقول "الناصري" " **ووقعة التطاوين هذه التي أزالت الحجاب الهيبة عن بلاد المغرب واستطال بها الناصري وانكسر المسلمون انكسارا لم يعهد لهم مثله وكثرت الحمايات ونشأ عن ذلك ضرر كبير نسأل الله تعالى العفو والعافية في الدين والدنيا** "،[1] والهيبة يقصد بها صاحب الاستقصاء الامتيازات التي انتزعت من المخزن غداة حرب التيطوان ولقد ألغى السلطان" محمد بن عبد الرحمان" الاحتكار الذي فرضه والده عام 1864م.[2]

سمح نظام الحماية بزيادة نمو الطبقة البرجوازية في حين خسر المغرب حصيلة الضرائب وحرم من ممارسة حقوق سيادته على أبناء بلده وبدأ المخزن ضعيفا أمام مستحقاته المالية وازداد عدد الأجانب في البلاد لكنه بات مجبرا عن الابتعاد عن الانعزال فأصبح سوقا ومنطقة للمواد الأولية وقد اشترك المغرب في المعرض الدولي الذي عقد بباريس 1867م أظهر هذا المؤتمر الدول الأوروبية على درجة كبيرة من التطور حيث رأى "محمد بن عبد الرحمان " وسائل جد متطورة أراد نقلها إلى المغرب والحقيقة أن هذه العلاقة فتحت أبواب المغرب لمسايرة التقدم في الأمم الحديثة لكنها في نفس الوقت أسالت لعاب الاستعمار للحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية في المغرب وبسط سيطرتها على أهم ثغوره [3]وفي ضل هذه الظروف وصل "الحسن الأول" العرش الذي حاول إخراج البلاد من هذه الأوضاع المضطربة، وقبل التطرق إلى الإصلاحات ارتأينا التعريف بشخصيته وا نتسابه إلى الأسرة العلوية.

المبحث الأول: نبذة عن سيرة الحسن الأول.

المطلب الأول: الأسرة العلوية.

"العلويين" هم السلاطين أشراف وفي الوقت نفسه أصحاب حركة إصلاحية دينية ينتسب الأشراف العلويون إلى "الحسن بن علي أبي طالب رضي الله عنه" وهم بنوعهم السعديين حكام الأسرة السابقة ويلتقون معهم من حيث التسلسل إلى الاسم القرضي في اسم "محمد بن قاسم"، وهم كذلك بنوعهم الأدارسة ويلتقون مع الأدارسة في اسم "عبد الله المحض بن الحسن المثني

---

[1] الناصري، ج 9، مصدر سابق، ص 48.

[2] أحمد مالكي، مرجع سابق، ص 92.

[3] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، مرجع سابق، ص 244.

بن الحسن السبط بن علي ابن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه"[1]، ولهذا فهم أشراف حسنيون القول بأنه شريف بركة لا يمكنه أن يخطئ كان من أقوى العوامل المؤثرة في تاريخ المغرب وقوة السلطان الروحية حق له وحده لا يشاركه فيها أحد ولا يمكنه أن يعهد بها إلى أي شخص آخر سوى خليفته[2] وقد انتقلوا إلى المغرب في القرن 7هـ واستقروا في واحة تافيلالت بالضبط في عاصمة هذا الإقليم سلجماسة[3]، وقد عاشوا مقربين من الأهالي نظرا لانتمائهم إلى البيت النبوي وأول من جاء إلى المغرب هو المولى "الحسن ابن القاسم"، وقد برز العلويين كقوة إقليمية بدأت نضالها ضد القوى الصوفية المحيطة بها[4]، ففي 1631م لجأ أهل تافيلالت إلى "محمد الشريف" ليدير أمورهم محاولين التخلص من سلطان الطريقة السملاوية، ومما ساعد الأشراف العلويين على الانتصار عدم وجود خطر أجنبي وملل المغاربة من الفوضى وتطلعهم إلى قوة قادرة على انقاذ البلاد، بعد أن تبين أن الزعامات القائمة[5]في البلاد ليست سوى زعامات إقليمية لا تملك القدرة والرغبة في توحيد المغرب وإنقاذه من الفوضى وهكذا نجح المولى محمد في طرد أبي حسون واستولى على درعة التي كانت تابعة له ثم دخل مدينة فاس ولم يستقر بها لأن الدلائين نجحوا في طرده، فعاد إلى سلجماسة واستطاع "الرشيد بن الشريف" الذي خلف أخاه "محمد بن شريف" أن يوحد أجزاء من المغرب الحالي، أما بداية قوة الدولة العلوية فبدأت مع المولى إسماعيل(1671-1726) الذي وحد المغرب وأنشأ جيشا قويا وإدارة فعّالة استطاع بها التوسع على مناطق من السودان الغربي واستعاد المعمورة والمهدية 1681م، العرائش 1679م، أصيلا وطنجة 1684من الأجانب، وفي عهد المولى محمد بن عبد الله(1758-1790) أقام المغرب علاقات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية كما أقام علاقات تجارية

---

[1] موسوعة تاريخ المغرب العربي، بن حفص بن زيان بن وطاس والسعديين وظهور الأشراف العلويين، ج6، ط1، مكتبة مدبولى للنشر، القاهرة- مصر، 1994، ص 35.

[2] نجيب زبيب، مرجع سابق، ص 18.

[3] سلجماسة: هي مدينة عتيقة أسسها بومدرار في القرن الثاني للهجري وكانت عاصمة إقليم تافلالت إلى ما بعد القرن 11، أنظر: زاهية قدورة، مرجع سابق، ص 536.

[4] شوقي الجمل، مرجع سابق، ص 207.

[5] زاهية قدورة، مرجع سابق، ص 536.

مع اسبانيا واستطاع اخراج البرتغاليين من غراغات كما قام بإنشاء مدينة " الصويرة " 1765م، ومازال المغرب تحت حكم الأسرة العلوية إلى يومنا هذا.[1]

ومن أكد على صحة نسب العلويين الناصري في قوله" **إعلم أن نسب هذه الدولة الشريفة العلوية من أصرح الأنساب وسبب المتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم من أمتن الأسباب**[2]، وأبرز حكام الدولة العلوية هم: مولى الرشد (1664-1671م)، المولى إسماعيل (1671-1726م)، ثورة الثلاثين عاما (1727-1757م)، المولى "محمد بن عبد الله" (1757-1790م)، المولى "اليزيد"(1790-1792م)، المولى "سليمان بن محمد" (1792-1822م)، المولى "عبد الرحمان بن هشام"(1822-1859م)، المولى "محمد بن عبد الرحمان"(1859- 1573 م)، المولى الحسن بن محمد(1873-1894م.[3]

المطلب الثاني: الحسن الأول نشأته واعتلاله العرش.

ولد "الحسن الأول بن محمد بن عبد الرحمان بن هشام" في 1831م[4]، أما بالنسبة للتاريخ الهجري فقد ذكر ابن زيدان أنه ولد عام 1247ه حسبما وجد مقيدا بخط قاضي الجماعة العلامة الثبت أبي العباس أحمد بن الطالب بن سودة وذلك يوافق سنة (1831- 1832)[5]، وقد اعتنى جده "عبد الرحمان" بتربيته فكان يختار له الأساتذة كما احتك بخاله "العربي الجامعي" لاكتساب المعرفة وبقي هناك مدة مع كبار السن من الخدم كانوا يحدثونه بسير العظماء، وبعد ذلك توجه إلى زاوية "دار الشمعة" ببلاد أحمر بين مراكش وآسفي وهناك تلقى الدروس الدينية، بعدها انتقل إلى جامعة "فاس" وقد كان شغوفا بتحصيل العلوم الدينية والأدبية والرياضية ولوعا بلقاء العلماء خاصة علماء الرياضيات وقد نبع في الأدب مكن له من شرح الكتب الدينية وبعد وفاة جده عام 1859م اهتم والده بتعليمه[6] وكان يتمتع بقوة الشخصية

---

[1] نجيب زبيب، مجع سابق، ص 18.

[2] أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقسار لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر الناصري و محمد الناصري، ج9، دار الكتاب، دار البيضاء، المغرب 1956، ص 35.

[3] عبد الهادي النازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، ج9، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1985، ص 25.

[4] معريش، مرجع سابق، ص ص 61 - 62.

[5] ابن زيدان، مصدر سابق، ص 97.

[6] Bernard lugan ,histoire du maroc des origines a nos jour,paris,1992, p 189 .

والشجاعة والحزم والتبصير السياسي والديني كما تميز بالورع، الكرم، التسامح، اليقظة، والتفاني في خدمة مصالح المغرب[1] كما تمتع بهيبة كبيرة والنفوذ والتأثير والرزانة حيث كان يهيئه لولاية العهد فقد كان يستخلفه ويلقي عليه المهام كاستخلافه عام 1280هـ عند رحيله من مراكش اتجاه الغرب لتفقد أحوال الرعية وقد كان ذلك قبل بداية حكمه بعشرين سنة وقد أظهر ذلك كفاءة من حسن التدبير وأجرى عدة اتصالات بالقناصل.[2]

حملة " تادلا والشاوية" 1283- 1289 على التوالي كانت قبل سنة من توليه العرش وهذه الحملات كانت لأجل إخضاع القبائل الثائرة ضد المخزن وجباية الضرائب المفروضة عليها[3] وعند وفة أبيه في 11 سبتمبر 1873م كان الحسن في بلاد "حاحا" بضواحي مدينة الصويرة لما وصله خبر وفاة أبيه من طرف " أبا عمران السيد موسى بن أحمد" وطلب من الحسن القدوم إلى مراكش، كما أنه أخفى خبر وفاة "محمد بن عبد الرحمان" وعقد اجتماع لأهل الحل والعقد حضره الوزراء والشرفاء والكتاب وقادة الجيش فعقدوا البيعة للمولى "الحسن الأول" الذي لم يختلف عليه أحد فاستقبله أهل مراكش استقبالا حافلا بعد أن هتف له من عقد الاجتماع فتبعهم أهل مراكش وكان ذلك كيوم عيد حسب تعبير أبي الحسن ابن الطيب اليماني بوعشرين حيث قال " ولم يزل كذلك دأبه إلى أن وصل لمراكش في يوم كان عيدا أو موسما كبيرا وحيدا، وخرج له الجمع الغفير من مراكش وسلموا عليه وعزوه في أبيه وجددوا البيعة واختلط بالناس ودعى لهم ودعوا له وحصل للرعية فرح كبير بخلافته لما يعلمونه من حسن طلعته ويمن نقيبته وحصول كفايته وعلّي همته وكثرة شفقته وكان أحق بها و أهلها..."[4] وبعد ذلك جاءته وفود وبيعات وهدايا من طرف الأعيان والشرفاء، كما وصلته عقود بيعة من عدة جهات كطنجة، التيطوان، الرحمانية، ففتح بدوره بيوت المال وجاء عليهم بالعطاء ورغم أن السلطان الحسن الأول تلقى المبايعة من أوساط قبلية ورسمية إلى أنه إضطر إلى توجيه حملات ضد المتمردين

---

[1] معريش، مرجع سابق، ص 63.

[2] نفسه ، ص 65.

[3] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 63.

[4] مروان بوزكري، التنافس الفرنسي الانجليزي على المغرب الأقصى مابين 1873- 1905،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر 2009/ 2010، جامعة الجزائر، ص 24.

كما هي العادة عند مبايعة أي سلطان جديد، منذ حكم الموحدين[1] في القرن 12م حيث ترفض بعض القبائل الخضوع لسلطة المخزن وكانت أسباب التمرد على "الحسن الأول" كثيرة منها انقصام النواحي حول مناصرة أبناء السلطان المتوفى حيث كان له سبعة من الإخوان إضافة إلى أن هناك عائلات شريفة منافسة للأسرة العلوية تحاول إثبات وجودها.[2]

ضف إلى ذلك أن الدول الأوروبية لم تكن تساند وريث عرش المغرب التي اتخذت من هذه الفوضى حجة لظهور سفنها على سواحل طنجة مدّعية أنها جاءت من أجل حماية رعاياها وقطعت الطريق بين طنجة وباقي نواحي المغرب وهذا لم يؤثر على المغرب لشدة تنافس هذه الدول كما أن الاقتسام للمغرب لم يكن متوقعا، ولم يكن هناك تمرد داخل الأسرة العلوية إلا من جانب أخيه "إسماعيل" ثاني أكبر إخوته الذي ساند أهل فاس ومكناس، أما أسرة الأشراف، الوزانيون المنافسة للأسرة العلوية أيدوا " الحسن الأول" بذلك انحصرت المعارضة في شمال المغرب، فتوجه السلطان نحو هذه القبائل المتمردة فأخضع "آزمور" و"قبائل بني حسن" و"مكناس" و"فاس" دون صعوبة في البداية لكن بعد حادثة " الدباغين" التي تسبب فيها بعض أرباب الحرف الذين تمردوا على أمين المدنيين " الحاج محمد بنيس" بسبب الضرائب لأنها غير شرعية والتي لم يأمر بها الإسلام مع تردي الأحوال الاقتصادية في هته الطبقة، وقد خرج الحسن الأول من فاس يوم 17 جوان 1874م واستقر جنوده في " قصر الصيف" ثم قام بقصف المدينة بالمدفعية وبهذا تم القضاء على المقاومة فتقدمت مجموعة من الأعيان لمعسكر السلطان طالبين الشفاعة فقبلها مقابل تسليم المتهمين الرئيسيين وقد انتهت الحملة ب 100 قتيل من المتردين وخراب أصاب المدينة، كما ردّ فتنة أخرى تزعمها " أبو عزة الهبري" الذي كان يمارس السحر فجند له حملته عام 1874 م استطاع القضاء عليه وعلى أصحابه، ثم توجه إلى قبائل بني سادان وآيت الشعر فأخضعهم بالقوة وفي تازان تقدمت إليه وفود القبائل الطائعة[3]

---

[1] الموحدين: الدولة الموحدية أسسها الموحدين وهم من سلالة أمازيغية، حكمت بلاد المغرب والأندلس سنة 1121- 1269، وقد كان مؤسسها الأول هو محمد بن تومرت، عاصمتها مراكش، أنظر: عبد الملك بن صاحب الصلاة، المّن بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين، ط 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ص ص 12- 15.

[2] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 24.

[3] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص 25.

وقد استتب الأمن الكامل للسلطان " الحسن الأول" في الخريف 1874.[1]

[1] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 68.



المبحث الأول: الإصلاحات في السلطة المركزية.

المطلب الأول: الإدارة المركزية.

المطلب الثاني: دواليب القصر.

المبحث الثاني: حماية البلاد من الخطر الداخلي و الخارجي .

المطلب الأول: حماية البلاد من الخطر الخارجي (الحمايات القنصلية).

المطلب الثاني: حماية البلاد من الخطر الداخلي(الحركة الحسنية).

المبحث الأول: الإصلاحات في السلطة المركزية.

المطلب الأول: الإدارة المركزية.

المخزن: هو مجموعة من القبائل تدين بالولاء للسلطان " الحسن الأول"، أي ركيزته السياسية و الدفاعية، فمنه يتشكل الجيش، الإدارة و الحكومة، إذ يقول "روم لاندو" أن المخزن في مطلع القرن العشرين(ق20) يتكون من السلطان ثم الوزير الأكبر، تليه وزارات عديدة منها وزارة العدل، الشؤون الخارجية و المالية إضافة للأعيان التي يشكلها السلطان تتجمع للتداول في الشؤون الهامة خاصة الخارجية منها[1] و قد اقتبس اسم و مهام المخزن من الأندلسيين في عهد الموحدين الذين قاموا بإنشائه[2]، أما حدود المخزن فكانت تتسع في ظل حكام أقوياء و تضيق وقت سلاطين ضعاف، لتتسع و تشمل بلاد السايبة.[3]

كان "السلطان مولاي الحسن الأول" مصدر السلطة السياسية و الإدارية للمخزن المغربي، وإلى جانبه مجموعة من الموظفين يقومون بمساعدته في مختلف المجالات، و هذا ما يسمى بالجهاز المخزني الذي حافظ عليه منذ عهد أبيه، إذ يقسم إلى قسمين هما:

الأول: الذين يتبعون البلاط أو القصر و نعني به الحجابة و قيادة الشورى.

الثاني: ما يعرف بالجهاز الحكومي و يشمل الصدارة العظمى، وزير البحر، أمين الأمناء، كاتب الشكايات و وزير الدفاع، و قد تحول الجهاز الحكومي أو المخزن في عهده إلى ديوان

---

[1] موسوعة قصة و تاريخ الحضارات العربية، مرجع سابق، ص 124 .

[2] نجيب زبيب، مرجع سابق، ص207.

[3] بلاد السايبة : هي من المقاطعات المستقلة، تبلغ مساحتها أربعة أو خمسة أضعاف مساحة بلاد المخزن، و كان الأطلس في جملة البلاد المستقلة عدا مقاطعة صغيرة جدا كانت تعتبر من بلاد المخزن و الواقع أن قبائل قليلة فقط كانت قد أخضعت إخضاعا فعليا في الغرب القريبة من البحر أما الأخر ى فكانت رغم إقرارها الاسمي بسيادة السلطان لا تؤدي الضرائب ، فهم ينظرون إليه كمجرد زعيم قبيلة معادية تعيش بعيدا عنهم، في سنة 1889 رفضت تقديم التبن لجيش السلطان البالغ عدده عشرة ألاف (10.000) رجل و المرابط في أراضيها. انظر: كارل بوكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر: أمين فارس،منير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1973، ص 633.

حكومي فتأسست وزارات الخارجية، العدل، الحربية، المالية... وهي من إصلاحاته خلال فترة حكمه، و هو ما سنحاول التفصيل فيه من خلال دراستنا.[1]

أ– الإدارة المركزية: تمثلت في:

1. الوزير الأعظم (رئيس الحكومة؛ صدر الوزارة):

أنشأ منصب الوزير الأعظم في عهد "السلطان الحسن الأول" و تولاه لأول مرة في تاريخ المغرب "الحاج المعطي الجامعي"، و في عهد أبيه "محمد بن عبد الرحمان" لم يكن هذا المنصب معروفا و إنما كان السلطان يباشر جميع أمور الدولة بنفسه، فإذا اطمأنت نفسه إلى رئيس كاتبه و وثق بمهاراته و كفايته، منحه لقب وزير[2]، كان الوزير الأعظم أكبر معيني السلطان في شؤون الدولة، تتعلق معظم تكاليفه بالأمور الداخلية و اختصاصاته شملت السياسية و أخرى الإدارية لا تفوته الشاذة و لا الفاذة من أحوال القبائل و المدن، و لا يصرفه نظره عن مراقبة ممثلي القوات من كبار الأعيان و شيوخ الزوايا ممن يتوقع من جهتهم حدوث ما من شأنه مضايقة مصالح المخز ن من الناحية السياسية، أما الإدارية فكان يكلف بتنصيب الإداريين كالقواد، المحتسبين، القضاة، الأمناء و كذلك الكتاب و المدرسي.[3]

و من الإصلاحات التي قام بها "السلطان الحسن الأول" في المخزن هي التقسيم الإداري الجديد الذي بمقتضاه استبدلت ثمانية عشر مقاطعة التابعة للصدر الأعظم بثلاثمائة و ثلاثين (330) دائرة على رأس كل منها قائد مخزني،و هو الأمر الذي زاد في تضخيم المهام الإدارية للصدر[4] و نفوذه بكثرة الولاة المخزنيين، لذلك قسم بدوره الوزارة على كاتبين مقربان منه، يتولى أحدهما تدبير الاتصال و المراسلة بالمدن و القبائل من شمال البلاد و يتولى الآخر المهمة نفسها فيما يخص جهات الجنوب[5]، يساعدهما مجموعة أخرى من الموظفين تبلغ نحو الثلاثين،

---

[1] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص74 .

[2] عبد الرحمان ابن زيدان،العز والصولة في معالم نظم الدولة، ج1، د ط، الرباط، 1961 ص43.

[3] مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في المغرب القرن 19، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط، 1995، ص 29.

[4] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 76.

[5] مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص 29.

كما أصبح الصدر الأعظم مكلفا بتحضير الظهائر التي تبعث إلى خلفاء و قواد السلاطين بالمقاطعات، وكان أول من شغل منصب الصدارة للسلطان هو "أبو عمران أحمد بن موسى"[1] والد "أبا حماد"[2] الذي كان السلطان يعتمد عليه إذ كانت مهمته ثنائية يجمع فيها بين الحجابة و الصدارة و ذلك إلى وفاته عام 1879م، و الذي خلفه "محمد بن العربي الجامعي"[3] الذي أصبح يمثل المحرك الرئيسي للمخزن، و ظل هذا الأخير إلى أن أصيب بشلل، خلفه كاتبه "محمد بن أحمد الصنهاجي" فظل في منصب النائب إلى غاية وفاته 1893م، فولى السلطان حينئذ أخاه "الحاج المعطي الجامعي"[4] رئاسة الحكومة. و هكذا أصبح المخزن تحت تأثير عائلة "الجمعي" منذ وفاة "سي موسى بن أحمد".[5]

2. وزارة المالية:

كانتوزرا ة المالية أهمالوز اراتفي الجهاز المخز ني خلال القرن التاسع عشر، و كان وزير المالية يحمل عدة تسميات مثل (أمين الأمناء أو مول الشكارة)، لقد تميز في استقلال شؤونه خاصة في عهد "السلطان الحسن الأول" الذي كان من أبرز المتولين في زمنه التاجر الرباطي

---

[1] أبو عمران أحمد بن موسى: هو أحمد بن مبارك السوسي استحجبه السلطان محمد بن عبد الرحمن ثم فوض له مباشرة الأمور، و استوزره السلطان الحسن الأول فدعي بالوزير الحاجب. توفي في (1879) بمراكش و دفن بضريح "مولاي علي الشريف" و هو والد الحاجب الصدر "با حماد"، انظر: ابن زيدان، العز، مصدر سابق، ص43-59.

[2] أبا حماد (1841 - 1900):لقب بأبو عمران موسى بن أحمد. يعتبر من كبار خدام الدولة المخزنية الذين كرسوا أيامهم لخدمة السلطان، وصف بحرصه على العبادة و الدهاء، و اعترف له بالخبرة الواسعة في تدبير شؤون الحكم و تكتمه عن قراراته، اجتهد طوال حياته في صون استقلال البلاد، و هو حاجب و رجل المخزن القوي في عهد السلطان الحسن الأول. انظر: مصطفى الشابي، مرجع سابق ص 168.

[3] محمد بن العربي الجامعي: هو خال السلطان الحسن الأول و صدر وزارته المعروف بمحمد الكبير الجامعي، تولى رئاسة الحكومة سنة (1879) بعد وفاة الحاجب موسى بن أحمد و ظل في منصب الصدارة إلى أن أصيب بشلل، انظر: ابن زيدان، العز، مصدر سابق، ص43-291.

[4] الحاج المعطي الجامعي: هو أول رئيس حكومة في عهد السلطان الحسن الأول، لأن هذا المنصب أحدث لأول مرة في عهده، و المعطي هو أول من تولاه في تاريخ المغرب بإسناد من السلطان. انظر: عبدالرحمان ابن زيدان، مصدر سابق، ص291.

[5] محمد العربي معريش مرجع سابق ، ص77 .

الكبير "محمد التازي"[1]، كانت مهمته تتمثل عموما في الإشراف على المداخيل المالية للمخزن وعلى مصاريفه التي تتكون من تحصيلات مختلفة أهمها الضرائب التقليدية من أعشار و زكاة وضرائب على التجارة و هي مستخلصات الجمارك، إلا أن هذه المداخيل خصصت معظمها لمدة تزيد عن عشرين سنة لتسديد غرامة حرب التيطوان التي فرضها الأسبان (1861).

في حين كان المخزن في أمس الحاجة إلى المال لمواجهة نفقات المشاريع المختلفة، أما مهمته الثانية تمثلت في تدبير نفقات المخزن و مصاريفه ورواتب العساكر، لقد كان "آل التازي" من المختصين بأمانة الأمناء وهو وزير الشؤون الداخلية منذ نشأتها و لما توفي هذا الأخير سنة (1890) عين السلطان أخاه "عبد السلام" خلفا له و هو من حذاق التجارة الذين خاض البيع و الشراء مع الأوروبيين،و كان من المساعدين المقربين له و للصدر الأعظم " أحمد بن موسى".[2]

3. وزارة البحر(وزارة الخارجية):

هي من الوزارات المحدثة، أنشئت في عهد "السلطان الحسن الأول" سنة (1885) و كان تدعى أيضا بوزارة الأمور البرانية[3]، في كون أن كل المشاغل الخارجية للمغرب كانت من جهة البحر على الخصوص سواء ما تعلق بالقرصنة أو بقضايا الأسرى أو التجارة[4]، و قد أسندها "السلطان" إلى أحد مقربيه الفقيه السيد "محمد المفضل غريط" و هو أول وزير تولاها.

و لما توفي الحسن الأول تولى رئاسة الحكومة "أحمد بن موسى" الذي أضاف أعمال الخارجية إلى جملة أعماله و بعد وفاته أسندت إلى الوزير "محمد عبد الكريم بن سليمان" أحد كتاب البنائق المخزنية[5] و التي ساهمت عدة أمور في تعجيل تأسيسها، منها تزايد التدخل الأجنبي في المغرب و ارتفاع عدد الشكاوى و الطلبات المقدمة للحكومة المغربية من قبل

---

[1] محمد التازي: هو من أمثل أهل المغرب و أصدقهم و أنصحهم للسلطان الحسن و أشدهم غيرة على الدين و الوطن إذ أسند له السلطان أمر الخراج و مراسيه و مستفاداتها التي فوضها إليه تفويضا تاما لعلمه و أمانته و ضبطه، حتى قال الناصري فيه: « لو كان في الدولة عشرة رجال على شاكلته و مذهبه لكان يضن أن يكون لها بذلك النجاح التام ». انظر: الناصري، ج 9، مصدر سابق، ص166.

[2] مصطفى الشابي ، مرجع سابق، ص ص 31 –33.

[3] عبد الرحمان ابن زيدان، العز، مصدر سابق، ص43.

[4] مصطفى الشابي ، مرجع سابق، ص34.

[5] عبد الرحمان ابن زيدان،العز، مصدر سابق، ص44.

المفوضيات الدبلوماسية بطنجة و كذا عواقب مؤتمر مدريد و بخصوص ما تعلق بمسألة المحميين[1] و هذا ما بدا واضحا منذ 1885م بازدياد التنافس الأوروبي.[2]

4. وزارة الحرب:

هو منصب مستحدث التسمية، فخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر لم يكن يتوفر المخزن على جيش دائم محترف و إنما كان يستعمل ما يسمى بقبائل "الكيش"[3] بالإضافة إلى قبائل النايبة[4]، لهذا أحدثها "السلطان محمد" لأول مرة في عهده بإسناده شؤونها إلى "عبد الله بن أحمد" أخ " سي موسى بن أحمد" و الذي كان يسمى ب "العلاق الكبير" أو "كبير العسكر" المشرف على تزويد الجيش بالعدة و المؤونة و اختيار المجندين مع توليه إدارة الجيش النظامي و غير النظامي.

و لقد ترسخ فعلا تأسيس الجيش الدائم في عهد "السلطان الحسن الأول " الذي تعززت قناعته بأهمية تحديث الجيش و إصلاحه خاصة بعد مواجهته للتمرد بفاس سنة (1873)، حينما اقتنع بضرورة و أهمية الجيش النظامي و فعاليته كوسيلة لدعم النفوذ المخزني على المستوى الداخلي[5] مع عدم استغنائه على خدمات قبائل الكيش و النايبة.

كما سعى "السلطان الحسن الأول" إلى اطلاع عساكره عن طرق الحرب العصرية فاستقدم إلى المغرب مدربين أجانب لاسيما من فرنسا و إنجلترا[6] اللتان عملتا على زيادة نشاطهما الاقتصادي بالمغرب و القيام بمشاريع استغلالية و اقتصادية للحصول على التسهيلات.[7]

---

[1] مصطفى الشابي ،مرجع سابق، ص44.

[2] جعفر عباس حميدي، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2002، ص228.

[3] الكيش: هي قبائل مقطعة إليها بعض الأراضي الفلاحية مقابل الخدمة العسكرية عند الاقتضاء و تعينها في مهماتها قبائل أخرى. انظر: الشابي ، مرجع سابق،ص36.

[4] النايبة: هي قبائل معفاة من الضرائب مقابل الخدمة العسكرية. انظر: الشابي، مرجع سابق، ص36.

[5] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص60.

[6] مصطفى الشابي ، مرجع سابق، ص36-37.

[7] جعفر عباس حميدي، مرجع سابق، ص228.

5. **وزير الشكايات:**

كان العدل منوطا بوزير الشكايات الذي يتلقى جميع أنواع الشكاوي و الإحتجاجات الواردة للسلطان سواءا من القواد أو العامة[1] و كان يقدم هذا الباب النصح له كما هو شأن جميع الوزارات و يتولى تسجيل الظهائر المتعلقة بالمسائل الجبائية و تعيين موظفي المخزن وبعض الخدام في مناصبهم كالنظار على الأحباس و قواد القبائل والشيوخ، و أهم مشاغله، حرصه على حسن سير شؤون الولاة المحليين في تدبير أمور المحكومين و ما ينجم عن ذلك من ضرورة إنصاف المظلومين في أحوال التعسفات أو النزاعات[2]، إذ يقوم بفحص الشكاوي و يلخصها و يقدمها للسلطان فيعطي المظالم حقها من يومي الأحد و الثلاثاء،[3] و كان الشخص الذي يشغل منصب وزير المظالم هو "علي بن حمو المسفيوي".[4]

المطلب الثاني: دواليب القصر(الجهاز الحكومي):

هم الخدم في القصر الملكي ، و تعني به الحجابة و قائد المشور.

1. **الحاجب:** لقد كان في خدمة الحسن الأول داخل قصره عدد من القائمين بالخدمة اليومية، من أصغر رتبة في القصر إلى من هو في القمة "الحاجب"[5] الذي يشرف على الحناطي[6] الداخلية للقصر[7]، تتمثل مهامه تبليغ أوامر الملك إلى الوزراء و كبار الموظفين،

---

[1] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص80.

[2] مصطفى الشابي ، مرجع سابق، ص38.

[3] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص80.

[4] علي بن حمو المسفيوي: هو معلم السلطان الحسن الأول و مؤدبه قبل توليه الحكم.انظر:محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص81.

[5] الحاجب: هو بمنزلة كاتب السلطان و مستشاره السري كما كان عينا له، يخبره بما يحدث خارج القصر، و و يسمى بهذا الاسم لأنه يحجب السلطان عن الرعية، انظر: محمد العربي معريش، مرجع سابق ، ص74 .

[6] حناطي: في الاصطلاح المغربي هي جماعة وافرة غير محصورة العدد تختص بشغل تتميز به عن غيرها، غيرها، انظر: عبد الرحمان ابن زيدان،الدرر، مصدر سابق، ج1، ص132.

[7] الحناطي الداخلية للقصر: يسمون بهذا الاسم لأن نظام مأموريتهم متعلق بداخل القصر،و هم أصحاب الفراش، الميقاتين، الطلا بون، السجادة، الماء، الجزارون، الوضوء، أصحاب الموسيقى، المكاحل و الفرايكية، انظر: عبد الرحمان ابن زيدان، مصدر سابق، ج1، ص132 .

و كان طابع التخصص واضح في تنظيم الخدمات داخل القصر، كان الحاجب يتدخل إلى جانب إشرافه على الخدمات في قضايا تعود من حيث المبدأ إلى اختصاص الوزراء و هذا ما يزيد من أهميته في صف المخزن التي تتجلى عند اللجوء إليه في الحصول على امتياز أوحل مشكل، كما تقلد "موسى بن أحمد" منصب الحجابة في عهد "السلطان محمد بن عبد الرحمن" 1822م – 1859م، و السلطان "الحسن الأول" و الذي خلفه بعده ابنه "أحمد بن موسى" في هذا المنصب في نفس العهد و هذا بعد وفاة مولاي "السلطان الحسن الأول".[1]

2. **قائد المشور:** هو من موظفي القصر الذي يلي الحاجب، باعتباره القائم على شؤون المراسيم، تعمل تحت أوامره عدة هيئات منها حناطي التي تؤدي خدماتها خارج القصر إضافة الى المشاورون[2] التابعة للمشور و هو أحد الفسحات الموجودة داخل القصر أو خارجه. و قائد المشور هو رئيس الأعوان الملازمين لأعتاب الملكي[3] إذ تتم في هذه الساحة المراسيم التي لا يتسع لها داخل القصر، لكنها على الخصوص ساحة انتظار الأفراد و الجماعات من الوفود المهنئة أو المنتظمة التي تطلب مقابلة السلطان، إذ كان قائد المشور في عهد "السلطان الحسن الأول" "إدريس" من عائلة بن "يعيش ".[4]

المبحث الثاني: حماية البلاد من الخطر الداخلي والخارجي.

المطلب الأول: الحماية من الخطر الخارجي (الحمايات القنصلية).

منحت الدول عددا من الامتيازات للدول المسيحية الأوروبية و قدمت لها تنازلات مارست بموجبها في بلادها مهام من صميم ما تخص به السيادة الوطنية. و من هذه الامتيازات، نظام سياسي و قضائي سمي في الكتب التاريخية و القانون ب "نظام الحماية الدبلوماسية و

---

[1] مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص39 .

[2] المشاورون: أعوان بمثابة أصحاب شرطة يقومون بتبليغ أمور السلطان و الرسائل المختلفة، و إلقاء القبض على المجرمين و الزج بهم في السجن. انظر: علبد الرحمان ابن زيدان،العز، مصدر سابق، ج1، ص133.

[3] نفسه، ج1، ص43.

[4] مصطفى الشابي ، مرجع سابق، ص41 .

القنصلية"[1] و الذي تعود جذوره التاريخية إلى أواخر القرن السادس عشر (ق16) ظهر بالدولة العثمانية الذي يمنح الممثلين الدبلوماسيين و القنصليين المعتمدين في بلد ما حماية دولهم لرعاياه، محافظين على جنسيتهم، غير خاضعين لقوانين الدولة التي يعيشون بها، و لا ملتزمين بأداء ما يجب على سائر مواطنيهم أداؤه من ضرائب و لا خدمات وطنية. و تمنح هذه الحماية بموجب اتفاق يبرم بينهم.

أما بالنسبة إلى المغرب، طلبت منها الدول الأوروبية امتيازات كلما تفاوضت إحداها معها على عقد معاهدة سلم أو اتفاقية تعاون، لكن سلاطينهم يقابلون طلباتهم بالرفض لما فيه من مساس بالسيادة، حتى ساءت الأحوال و تدهورت الأوضاع بهد وفاة "السلطان مولاي إسماعيل" فبدأت الامتيازات منها الحمايات تمنح للدول الأجنبية. و أقدم نصوص خولت لهذه الأخيرة حقوقا و امتيازات في المغرب في عهد "السلطان محمد بن عبد الله"، منحت الأجانب حق المجيء و التجوال دون تأشيرة أو رخصة إضافة إلى الترويج لتجارتهم،[2] و هي من كبرى المشاكل التي واجهت "السلطان الحسن الأول"، و قد ساهمت الحمايات بفعالية في تمهيد الطريق أمام محاولات التسرب الأجنبي داخل البلاد المغربية خاصة بعد توقيع المعاهدة المغربية البريطانية عام 1856م، إذ تحولت بمثابة مرض عضال أفضى إلى شل الجهاز المخزني و تفتيت البنيات الاقتصادية و الاجتماعية، إذ منحت هذه الامتيازات بمقتضى معاهدات وقعها المغرب في القرنين 18م – 19م مع عدد من الدول الأوروبية منها:[3]

---

[1] الحمايات القنصلية: هو نظام يمنح بمقتضاه الممثلون الدبلوماسيون في بلد ما حماية دولهم لرعاياه، يحملون جنسيته و يقيمون باستمرار فوق أرضه غير خاضعين لقوانينه، و لا ملزمين بأداء ما يجب على مواطنيهم من خدمات وطنية. انظر: محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص44.و كذلك: مروان بوزكري، ص64.

[2] عبد الوهاب، بن منصور، مرجع سابق، ص ص7-9.

[3] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص65.

المعاهدات المغربية الأوروبية:

1. المعاهدة المغربية السويدية 16 ماي 1763 نصت على حق السويديين لاختيار السماسرة[1] من بين الرعايا المغاربة بالقدر الذي يحتاج إليه تجارها للترويج لتجارتهم بالمغرب، و إعفائهم من جميع الضرائب و التكاليف باستثناء الجزية التي لا تسقط على اليهود، مع السماح بإنشاء محاكم قنصلية تفصل فوق أرض المغرب بشريعة بلدهم.[2]
2. المعاهدة المغربية الفرنسية 28 ماي 1767 تضمنت على عدم حكم القاضي الشرعي فيما ينشأ بين المغاربة و الفرنسيين من نزاع و عدم حكم السلطان عليهم إلا بحضور قناصلهم الذين يتولون الدفاع عنهم.
3. المعاهدة المغربية الدانمركية 25 جويلية 1767 فتحت أبواب المغرب على مصارعها أمام التجار الدانمركيين، و أعطت للقناصل منهم امتيازات قضائية بحيث إذا تخاصما دانمركيان لا يفصل بينهم إلا القنصل و إذا تخاصما دانمركي و مغربي فإن أمرها يرفع للسلطان أو الحاكم.[3]
4. المعاهدة المغربية البرتغالية 27 نوفمبر 1773 من نصوصها، باستطاعة التجار البرتغاليين المجيء إلى المغرب و الاستقرار في موانئه و الإنفراد بالحكم بين رعاياهم في الخصومات،[4]
5. المعاهدة المغربية البريطانية 09 ديسمبر 1856 هي معاهدة سلم و صداقة بين المغرب و بريطانيا، حصلت فيها هذه الأخيرة على امتيازات لها ولرعاياها المقيمين بالمغرب منها حقهم في السفر و الاستقرار السكني حيث يشاءون و إعفاءهم من الضرائب، و احترام ديارهم و متاجرهم دون تعرض و لا منع من أحد، مع عدم تفتيش سجلاتهم و سائر رسائلهم إلا بإذن من القناصل، و فيما يخص النزاعات و الخصومات اعترف

---

[1] السماسرة: ظهرت بظهور الحمايات القنصلية بالمغرب، و هي كل من يخدم القناصل و التجار و يمشي في أغراضهم و يسعى في حاجاتهم و يعفيهم من التكاليف التي يفرضها المخزن، و هم الوسطاء بين القناصل و الرعايا. انظر: عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق،ص8 – 9.

[2] نفسه ، ص125 – 126.

[3] عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص133، 134.

[4] عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص137.

لبريطانيا بقضاء قنصلي، إضافة إلى هذه الإمتيازات إذ تشوقت للمزيد، فقد اشترطت أن يستفيد رعاياها و جميع من هو تابع لها من المنافع التي يعترف بها لرعايا الدول الأجنبية بعد إبرام المعاهدة.[1]

وبعد معركة "إيسلي" السالفة الذكر 04 أوت 1844، التي أظهرت ضعف المغرب بانهزامه الفظيع لما كان مشهودا له من قوته التي حققها على الصليبيين في معركة واد المخازن[2] أو معركة الملوك الثلاث؛ فبدأ التطاول الأجنبي على المغرب بسلسلة معاهدات مجحفة في حقه.[3]

6. المعاهدة المغربية الإسبانية الأربعاء 10 أوت 1859 وقعت هذه الأخيرة بحدود "سبتة " بعد مرور ثلاث سنوات حتى اصطنعت اسبانيا مشكلة بينها و المغرب، فاستغلت حادثة مناوشات بين قبائل اللانجرة – الأسبان بإقدام المقاومين من قبيلة اللانجرة أو (أنجرة) على هدم مركز المراقبة الذي بناه الأسبان بالآجر للحراسة على حدود الشريط، و قتلوا بعض الجنود، فطالبت إسبانيا بتسليم اثنا عشرة رجل من المهاجمين و قتلهم،رفض المغرب فقامت بينها حرب خسرتها هذه الأخيرة، فرضت عليها إسبانيا[4] شروطا قاسية و ذلك بأداء تعويض يصل إلى مائة مليون، مما شكل استنزافا لن تلتئم جرجه، بمقتضى

---

[1] محمد بوطالب، موتقف بريطانيا للمغرب في القرن 19، الإصلاح و المجتمع المغربي، مرجع، ص301، 303.

[2] معركة واد المخازن (30 جمادى الثانية 986هـ/ 04 أوت 1578م): دارت أحداثها في المغرب الأقصى، كانت ملك البرتغال دون سباستيان احتلاله لموقع العرائش و امتلاك موانئ المغرب، جرت هذه المعركة في نهر اللوكوس و واد المخازن فرع منه، كما سميت بمعركة الملوك الثلاثة لاشتراك ثلاث ملوك فيها،كانت نتائجها انهيار و انهزام البرتغال و تفوق المغرب،انظر :إبراهيم حركات،المغرب عبر التاريخ عرض لأحداث المغرب و تطوراته في الميادين السياسية و الدينية و الاجتماعية و العمرانية و الفكرية منذ ما قبل الإسلام إلي العصر الحاضر(ق14هـ و 20م)من بداية المرينيين إلي نهاية السعديين، ج2، ط1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء–المغرب، د.ت، ص292–295.

[3] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص 13.

[4] نفسه، ص ص16 – 17.

معاهدة ثانية في 26 أفريل 1860 التي بموجبها تخلت المغرب فيها عن أجزاء من أراضيها مع إنشاء كنيستين إسبانيتين "بفاس" و "التيطوان".[1]

لم تمر فترة طويلة على نهاية معركة "إيسلي" حتى وجد المغرب نفسه أمام مواجهة إسبانيا التي أوقعته في هزيمة إذ كانت وقعة "تطوان" 1860م هي التي أزالت حجاب الهيبة على بلاد المغرب، و استطال النصارى بها و انكسر المسلمون انكساراً لم يعهد لهم مثله و كثرت الحمايات التي كان فيها الضرر الكبير.[2]

7. الاتفاقية المغربية الإسبانية 20 نوفمبر 1861 جاءت تجارية محضة بتوقيف حركة السفن المغربية بسواحل الريف إلا بإذن من السلطات الإسبانية، إضافةً إلى الترخيص لهم بقطع أخشاب الغابات المغربية و تصديرها، و السماح للأسطول الإسباني بصيد السمك و المرجان بشواطئها، مع حق تملك العقارات إذ نص فصلها التاسع الذي انسلخ بموجبه عن سلطات العاهل حتى مرتكبو الجرائم من الأسبان المقيمين بالمغرب، ثم الفصل الخامس عشر الذي منح لأول مرة المغاربة المحميين جميع الامتيازات التي منحت لمواطني الدول الأجنبية[3]، لم يعد أحد من هؤلاء يؤدي ضريبة أو يقوم بالخدمة العسكرية. ناهيك عن المحميين العاديين هناك آخرون من علية القوم من ضباط، أعيان، و حتى من وزراء ضد زعماء الزوايا الذين يلعبون دور الوسطاء بسلطة العاهل سوءا في الأقاليم أو بين مختلف الفئات الاجتماعية، ومن ذلك أمثلة منهم" شريف الوزان" الذي عبد الطريق في توات أمام الفرنسيين و أثار لصالحهم العصيان وسط قبائل الريف،ز د مثال" شيخ تامصلحت " الذي حرض على ثورة الرحمانية الكبرى، و تبين عندما حاول المخزن اعتقاله أنه مستظل بحماية الإنجليز. كل هذه المعاهدات هي جذور الفوضى، ساهمت في اندلاع العصيان في هذه الجهة أو تلك.[4]

---

[1] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص16.

[2] الناصري،ج9، مصدر سابق، ص10.

[3] جرمان عياش، مرجع سابق، ص ص 50 – 58.

[4] نفسه، ص50.

8. التسوية المغربية الفرنسية 19 أوت 1863 لقد أثار إمضاء المغرب المعاهدتين السالفتين مع بريطانيا من جهة، و إسبانيا من جهة أخرى الغيرة في فرنسا و لم يمض وقت طويل حتى وقعت هي الأخرى معها هذه التسوية، تحصلت بموجبها على امتيازات ترعى بها مصالحها التجارية في البلاد، و أكدت بدورها على حماية الأشخاص المغاربة[1]، إذ ينص قانونها على أن لا تتجاوز حماية التاجر الأوروبي الواحد مغربيين اثنين، و يعفى المغربي المحمي من دفع كل ضريبة كما يحمى من القانون،[2] إضافة إلى السماسرة الذي تفاقم عددهم بعشرات الآلاف إذ بلغ في فاس وحدها أربعة آلاف نسمة، و كانت أعدادهم كبيرة بكل من؛ "تازة"، "وجدة"، "الناظور" و "أقاليم توات"[3] إذ كلف كاتبه في الشؤون الخارجية "إدريس بن محمد بن إدريس العمراوي"[4] أن يلفت نظر وزير المفوض الفرنسي إلى تردي الأوضاع بسبب ذلك و الأمر نفسه يفعله الفقيه "محمد الشامي" مع وزير بريطانيا المفوض " السير جون هاي دريموندهاي".

---

[1] عبد الوهاب ابن منصور، مرجع سابق، ص17.

[2] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص40.

[3] عبد الوهاب ابن منصور، مرجع سابق، ص17.

[4] إدريس بن محمد بن إدريس العمراوي: أديب و سياسي شهير استكتبه السلطان مولاي عبد الرحمان و لما مات، تولى ابنه السلطان محمد العرش. أرسله سفيرا إلى فرنسا، فكتب عن سفارته رحلة سماها – تحفة الملك العزيز بمملكة باريس – ثم أرسله سفيرا إلى إسبانيا و كلفه بالشؤون الخارجية. و لما تولى الملك السلطان الحسن الأول الولاية نصبه عللا في ر تبة كاتب قبل أن يصير في الوزارة العظمى. توفي برباط الفتح يوم (الخميس 04 جمادى الثاني 1296ه/ 1879م)، و دفن ب"ضريح سيدي فاتح". انظر: مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص31.

يوم السبت 06 ماي 1863 كتب " السلطان محمد " إلى نائبه المقيم بطنجة " السيد محمد بركاش"[1] رسالة ذكر فيها كيف اتسع نطاق الحماية فدخل فيه الكثير من المجرمين حتى تفاحش الضرر و عم الأذى و قلت موارد الدولة و ضاعت حقوق الرعية. و أخبره أنه لم يكن غافلا عن أمرها، بل حالت مشاغل أخرى كانت تستأثر اهتمامه.

بدأت المفاوضات بين الطرفين فرنسا و المغرب مع غياب وزير بريطانيا " ديرموند "، و كان من الممكن أن يكون وجوده عون للمغاربة نظرا لحرصه على إضعاف الدول الأوروبية. لم يكن يسعى السلطان لإلغاء الحماية بالمرة و إنما كان يبغي التخفيف من أضرارها و تضييق دائرتها بالوقوف عند المفهوم الحقيقي للمواد المتعلقة بها من المعاهدات و الاتفاقيات المبرمة، و اجتناب كل تأويل منحرف لها، بقول " السلطان محمد "« إسقاط الحماية رأسا، و لا في الخروج عن الشروط و العمل بمقتضاها، و ما يوجد فيها يسلم و لا يتعقب ».[2]

و خلال المفاوضات قسم المفاوض الفرنسي الحمايات إلى ثلاثة أقسام هي:

1. حماية للبلدين المستخدمين بدور السفراء و القناصل كالكتاب و الحراس.
2. حماية للسماسرة الوطنيين الذين يتوسطون التجار الأوروبيين و المغاربة.
3. حماية للمتخالطين من سكان الأرياف و قناصل الدول الأجنبية.[3]

---

[1] محمد بركاش: ولد 1225هـ، هو أشهر أعيان الأسرة البركاشية الأندلسية التي هاجرت من جزيرة الأندلس و استوطنت الرباط. كان عاملا على الدار البيضاء في زمن السلطان عبد الرحمان، ثم تألق نجمه في عهد ابنه محمد عندما وقعت حرب التيطون بين المغرب و إسبانيا (1860م/ 1276هـ)، فكلفه السلطان بمباشرة القضية مع إسبانيا و أحله بدار النيابة بطنجة محل السيد محمد الخطيب التطواني، و لما اجتمع المؤتمر الدولي بمدريد 1880 حضره بركاش نائبا عن المغرب باعتباره وزير للخارجية. شغل هذا المنصب قرابة ثلاثين سنة، كان مثال النزاهة و الاستقامة، لكنه لم يوفق في مساعيه لتواطؤ الأجانب و استمر فيه إلى أن ترخص لأسباب صحية فنابه " الحاج محمد بن العربي الطريس ". انظر: ابن زيدان، العز، مصدر سابق، ص387.

[2] عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص 23.

[3] نفسه، ص ص23-24.

يلفت النظر من الرسائل السلطانية أمران اثنان، أولهما عدم توفر المفاوض المغربي على كل الوثائق و السندات المتعلقة بالحماية و عدم علم الإدارة المركزية[1] بها، و هذا ما أضعف حجة المغاربة في المفاوضات، والأمر الثاني هو الرسائل السلطانية و هي تسليم بكل ما وقع عليه الاتفاق في الماضي، و اعتبار الخلف لكل ما سلف هو مقدس لا يأتيه الباطل حتى لو كان تحت التهديد أو الضغط، و هذا يبرز حرص المسئولين المغاربة للوفاء بالعقود و الالتزام بها. طيلة شهرين من المفاوضات أمضى السلطان يوم 19 أوت 1863 الوقف كما اقترحته فرنسا، في ظاهره يضيق من سعة الحماية القنصلية لكنه يرسم لفرنسا بعبارات غامضة امتيازات أخرى و يفتح لقناصلها و تجارها ثغرات لينفذوا إلى عقر الدار بتأويل أو بآخر.[2]

ظاهره يضيق من سعة الحمايات القنصلية،لكنه يرسم لفرنسا بعبارات غامضة امتيازات أخرى و يفتح لقناصلها و تجارها ثغرات لينفذوا إلي عقر الدار. ضف إلي هذا البنوك الأجنبية التي لعبت دورا هاما في الوضع الاقتصادي المغربي و كذا مهدت للتوغل الاستعماري، ففي 1860 ضغطت انجلترا على اسبانيا لتسحب قواتها من التطوان على أن يدفع المغرب لها تعويضات باهظة تقدمها للمصاريف الانجليزية كذالك مصرف باريس الذي أدى دوره في السيطرة على اقتصاد المغرب عن طريق القروض التى كان يقدمها بدعوى دعم جيش الملك بوسائل عصرية تمكنه من مواجهة الأجانب من جهة، و تمكن المصرف من تثبيت و إرساء دعائم السلطة باستعمال الجيش الذي جهز تجهيزا عصريا ضد الثورات و الانتفاضات الشعبية و من جهة أخرى جعل السلطة المركزية سجينة للديون التي أرهقت اقتصاد البلاد و بدورها تفسخ النظام في المغرب[3] لم يكن الغاربة ينظرون بعين الرضا إلي المحميين لأسباب دينية و وطنية،فكان العوام يتحاشون مخالطتهم و يأبون مصاهرتهم إضافة إلى الخاصة من العلماء و الخطباء و

---

[1] الإدارة المركزية: هي الجهاز الحكومي الموجود في العاصمة (قصر السلطان) الذي يتولى جميع الأعمال الإدارية المتعلقة بالخدمات انظر: يحيى محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية للنشر و التوزيع، الأردن – عمان، 2008، ص53.

[2] عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص26.

[3] عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب الأقصى . فلسطين . الخليج العربي)، دراسات تاريخية مغاربية، د ن، د م، 1978 ص ص 65 – 66.

الشيوخ و منهم من خصهم بالتأليف كالقاضي "الحاج العربي ابن علي المشرفى الحسيني"، ألف رسالة في "أهل البصبور"[1]،سنة 1873 و "المأمون بن عمر الكتاني" في كتابه "هداية الضال المشتغل على القيل و القال" و كل هذه الأحداث جرت في عهد السلطان "محمد بن عبد الرحمان" الذي حاول معالجة قضية الحماية و تعسف نظامها عام 1869م- 1870م بعقد مؤتمر لكن الحرب الفرنسية الألمانية صرفت أنظار الدول و حالت دون تحقيق ذلك.[2]

- **مؤتمر طنجة 1877**

لما تولى السلطان "الحسن الأول" العرش كانت قضية الحمايات القنصلية في مقدمة القضايا التي استثارت اهتمامه و شغلت باله و الذي كان يراها المنبع الفياض للخلافات بينه و الدول الأجنبية إذ قرر السلطان أن يتصل مباشرة بالدول الأوروبية فراسل في ماي 1876 أمينه "محمد الزيدي الرباطي" سفيرا إلي "فرنسا،بلجيكا بريطانيا ايطاليا" مهمته لفت نظر ممثلي هذه الدول إلي قضية الحماية القنصلية بهدف إصلاح نظامها لكن السفير لم يرجع للمغرب إلا بوعود كاذبة فقرر السلطان طرح قضية الحماية علي بساط المناقشة فامر نائبه في الشؤون الخارجية "محمد بركاش" في 10مارس 1877 بتسليم مذكرة ب 19 نقطة إلي رؤساء الدبلوماسيون الأجانب "بطنجة" للنظر في القضية في غضون شهر9 جويلية الي10اوت،عقدت عشرة اجتماعات نوقشت فيها مضمون المذكرة و استمر المفاوضات طيلة سنة 1878.[3]

- **مؤتمر مدريد 1880.**

بعد فشل مؤتمر "طنجة" و عدم إيجاد الحلول حاول السلطان التقليص من هذه الحمايات بإقراره في فيفري 1880 برفض شهادات التجنيس التي تمنحها الدول الأوروبية للرعايا و إمام هذه الظروف اقترح "جون هاي دريموند هاي" بعقد مؤتمر دولي خارج المغرب، لمناقشة قضية الحمايات و كان مقر الاجتماع في مدريد[4] و كان ذلك يوم السبت 16 ماي 1880.

---

[1] البصبور: جواز سفر يريدون به البراءة التي يمنحها القناصل الأجانب للوطنيين شهادة بأنهم محميون. انظر: عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص 50.

[2] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 203.

[3] عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص 61.

[4] نفسه، ص 70.

كان يوم السبت 16 ماي 1880 اجتماعا تمهيديا بحضور ممثلي جميع الدول التي قبلت حضوره، و ابتداء من 19 ماي 1880 عقد المؤتمر 16 جلسة.

كانت قاعدة المؤتمر ميدان معركة بين طرفين "محمد بركاش" ممثل للمغرب مع الوفد المغربي[1] بسعيه لإخراج السماسرة[2] من حظيرة المحميين و "ألفيس أميرال جوريس" ممثل فرنسا بعدم التنازل و لو ظفرا عن الامتيازات التي اكتسبتها فرنسا من المغرب، و خلاصة المؤتمر، رجوح الكفة لفرنسا، هذا لمؤازرة الدول لها، أما عن الوفد المغربي كان عاجزا بحجته في المؤتمر و جهل أعضائه باللغات، مع توفر على جميع الوثائق انتهى المؤتمر يوم 03 جويلية و هي آخر جلسة بتوقيع اتفاقية حددت قانون الحماية و التجنيس في 18 فصلا[3]، و لم يحصل المغرب على شيء مما كان يطمح له إذ يمكن القول أن جميع المعاهدات المبرمة بين المغرب و الدول الأجنبية قد تعززت بمعاهدة مدريد التي خولت للسفارات الأجنبية حق منح الحماية لموظفي القنصليات و عائلاتهم مما فتح الباب للتدخل الأجنبي في سيادة المغرب.[4]

المطلب الثاني: حماية البلاد من الخطر الداخلي (الحركة الحسنية).

رغم أن السلطان الحسن الأول استقبل بحفاوة كبيرة و التفوا حوله وبايعوه مبايعة شرعية أولهم أهل مراكش لكنه سرعان ما وجد نفسه أمام تحديات كبيرة، وبدأ في فترة عهده الإظطرابات والفتن وفي هذا المبحث سنشير لأهم الفتن التي حدثت وكيفية قمعها.

1) فتنة فاس:

رغم أن السلطان الحسن الأول استقبل بحفاوة كبيرة من الجماهير و التف حوله أهل الحل و العقد لكنه سرعان ما وجد نفسه أمام تحديات كبيرة ، إذ اضطر للتوجه إلى فاس بعد مضي

---

[1] بالنسبة إلى الوفد المغربي، اتضحت شخصيات رغم قلتهم: محمد بركاش و خادمه الحاج عبد الكريم بريشة ووالده الحاج محمد بريشة، المكي البطاوي؛ و هو عالم شهير، بدأ حياته الإدارية عندما عين سكرتير بدار النيابة بطنجة –1880– تقلد بعد ذلك وظائف مخزنية، آخرها القضاء بالرباط؛ توفي يوم الأربعاء (25 مارس 1936). و الزبير سكيرج الذي أتم دراسته في انجلترا، قام بدور المترجم للوفد.انظر: عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص 93.

[2] عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص ص 94 – 96.

[3] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 214.

[4] نفسه، ص 215.

أيام فقط عن توليته لقطع خطر الفتنة التي تسبب فيها أرباب الحرف الذين تمردوا على الأمين المدني من "الحاج محمد بنيس" المكلف بجباية الضرائب، فقام السلطان بقصف المدينة يوم 17 ماي 1874م فتم القضاء على هذه الفتنة، تقدمت مجموعة من الأعيان للشفاعة عند السلطان فقبل شفاعتهم. خلفت هذه الحركة 100 قتيل في صفوف المتمردين ضف إلى تخريب المدينة، كما كانت فتنة أخرى تزعمها "أبو عزة الهبري" الذي كان يمارس السحر و الشعوذة التي قضى عليها السلطان.[1]

2) فتنة بنو مطير:

توجه السلطان الحسن الأول من مراكش قاصدا بلاد الغرب سنة 1296 هـ فاجتاز في طريقه بتا دلا و ايت أعتاب فأوقع بهم في معقلهم حيث قطع 21 رأسا،ثم زحف إلي بني موسى فأدوا الطاعة ثم سار إلى بني مطيرة[2]، حيث أمر السلطان كل من بني "مكيلد" و "آيت شغروسن"، "آيت يوسي" بمحاصرتهم من كل الجهات فضاقت بهم الحال توسلوا السلطان طالبين الشفاعة بالذبائح؛ فقبل ذلك بعد شروطه التي تمثلت في تقديم 500 مرهون، دفع 50 ألف ريال، رد المظالم و ضمنهم طريق "مكناسة" و "فاس" و هو ما كان.[3]

3) فتنة بلاد السوس:

سنة (1299) تحرك السلطان من مراكش لغزو بلاد السوس الأقصى[4] و هذا لما بلغه من اضطرابات الرعايا بتلك البلاد و خروجهم عن ولايته، و السبب الآخر هو أن بعض التجار الانجليز قد أرادوا تملك بعض المراسي السوسية منذ انعقاد هدنة ما بعد حرب التيطوان، و كثيرا ما كانت المراكب التجارية تتردد إليها باحتجاجهم أن صلح التيطوان فتح بعض المراسي

---

[1] الناصري، ج09، مصدر سابق، ص142.

[2] بني مطير: قبيلة بإقليم مكناس تتركب من العشائر التالية :بني حماد ،بني بورز وين، بني نعمان ،أولاد الحسن بن يوسف، بني علال بني سليمان. أنظر: عبد الرحمان ابن زيدان،العز ،ج1،مصدر سابق ،ص 17.

[3] الناصري،ج9، مصدر سابق، ص ص 168 – 169.

[4] بلاد السوس الأقصى: هي رقعة جغرافية محدودة بواد والفاس شمالا، واد درعة جنوبا، و نهاية الأطلس الصغير الغربي شرقا و ساحل المحيط الأطلسي غربا. انظر: علي حميدي، سياسة الإصلاح في القبائل الهاشمية (نموذج سوس الأقصى 1881 – 1884)، الأصلاح و المجتمع المغربي، مرجع سابق ص 249.

السوسية و أنهم عزموا على الأخذ بها[1] خاصة بعد أن وقع "ماكينتري" ممثل الشركة الانجليزية المسماة شركة " شمال غرب إفريقيا" مع الشيخ "محمد بيروك" في أفريل 1879 اتفاقية تخوله حق احتكار التبادل التجاري عبر رأس جوبي زاد باهتمام المؤسسات التجارية الأوروبية بالسوس الأقصى و الضغط على المخزن مطالبيهم بتمكينهم من الامتيازات، و لما توسط السلطان بلاد السوس و أصلح أحوالها التي قسمت إلى قسمين، الأول منها مقره "تزنيت" و الثاني "آيت باعمران" الذي تعزز كلاهما بحاميات من قبائل "السايبة" و فرض عليها السلطان الخدمة العسكرية لمدة و هذا لحراسة المراسي، كما اقترح السلطان على أعيان "آيت عمران" و" تكنة" مشروع بناء مرسى يتم عبره التبادل التجاري بين القبائل المغربية و التجار الأوروبيين تحت مراقبة المخزن[2] و قبل توجهه إلى صحراء كليميم، وجه كتيبة من جيشه إلى مرسى "طرفاية" فغيروا ما كان أحدثه أولئك التجار من الانجليز بالتعاون مع بعض الأعيان بها، و طمسوا أعلامه و فر من كان بها من النصارى، أمر ببناء مرسى "أساكا" و اتخاذها محلا للوسق، و رتب العسات (مراكز للحراسة) بالسواحل من أغادير إلى كليميم، و في طريق رجوعه من السوس الأقصى أوقع بقبيلة "ذاواتنان" من أهل السوس[3] وهكذا توفي السلطان الحسن الأول في محاولته لإخماد الفتن الذي خرج من مراكش غازيا قبائل البربر بجبال "فازازا" لاسيما "آيت سخمان"، الذي قدم من حركة "تافيلالت" و هو مريض ثم خرج من مراكش حتى انتهى إلى "واد العبيد" فأدركه أجله، نقل إلى رباط الفتح و دفن مع جده "محمد بن عبد الرحمان".[4]

---

[1] الناصري، مصدر سابق ص 180.

[2] علي الحميدي، مرجع سابق، ص 249 – 257.

[3] الناصري، ج 09، مصدر سابق،ص ص 181 – 182

[4] نفسه، ص 208.

الفصل الثاني
الإصلاحات العسكرية والثقافية و الإجتماعية

المبحث الأول: إصلاحات الحسن الأول في المجال العسكري و الثقافي .

المطلب الأول: الإصلاحات العسكرية .

المطلب الثاني: الإصلاحات الثقافية.

المبحث الثاني: إصلاحات الحسن الأول في المجال الاجتماعي و الاقتصادي .

المطلب الأول: الإصلاحات الاجتماعية .

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الأول: إصلاحات الحسن الأول في المجال العسكري والثقافي.

المطلب الأول: الإصلاحات العسكرية.

كان الجيش تحت هيمنة السلطان يدافع عن البلاد ويحارب به العدو والعصاة والمتمردين فالعلاق أو وزير الحرب مجرد وسيط بين السلطان والجيش يطبق الأوامر السلطانية، أما عن الترتيب التنازلي لرتب قادة الجيش فنجد العلاق ثم قائد المشور يليه قائد محلة ثم قائد الرحا بعده رجال الأمن، ثم قائد العسكر الذي كان تحت إمرة قائد المحلة ويأتي في نهاية التنظيم الضابط وهو المسؤول عن الأمن في صفوف الجيش.[1]

أما عن مصدر الجيش نجد قبائل الجيش[2] كانت هي المصدر الأساسي لعناصر الجيش التي كان بإمكان السلطان الاعتماد عليها حيث كانت إلى جانب الحرس السلطاني نواة الجيش المحترف[3] غير أن هذا الجيش كلما أحس بقوته مال إلى التمرد مثلما حدث في عهد المولى "عبد الرحمان" سنة 1832م حين انتفضت فرقة بفاس ودخلت في مواجهة مع السلطان،[4] كما يوجد مصدر آخر للجيش هو النواب وهي قبائل ملزمة بدفع الضرائب بخلاف قبائل المخزن حيث تشارك هذا الجيش في القضاء على ثورات القبائل.[5]

بدأت فكرة إصلاح الجيش منذ عهد المولى "عبد الرحمان بن هشام" بعد ظهور العجز العسكري بالمغرب في معركة "إيسلي" 1844م هنا حاول إعادة بناء جيش "عبيد البخاري"[6] لكن الأمر لم ينجح لقلة عناصر هذا الجيش أما في عهد المولى "محمد بن عبد الرحمان" فقد أولى اهتماما بالغا بالجيش خاصة وأن هذا السلطان كان حاضرا في موقعة إسلي لمس عن قرب درجة الفوضى العارمة السائدة في المعسكر المغربي فقد تساقط المجاهدون المغاربة

---

[1] محمد العربي معريش محمد العربي، مرجع سابق، ص 110.

[2] الجيش: هي قبائل بدوية مجندة باستمرار لحفظ الأمن الداخلي والخارجي مقابل استغلالها لأراضي المخزنية، أنظر نفسه، ص 111.

[3] مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص 78.

[4] محمد حجي،منوعات تحمد الحجي، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1998، ص 364.

[5] محمد العربي معريش ، مرجع سابق، ص 111.

[6] جيش البخاري: هو جيش العبيد غير مرتبط بأية مجموعة فبالتالي لا يرتبط إلا بشخص السلطان عن طريق أداء يمين الإخلاص على صحيح الإمام البخاري، أنظر: محمد رزوق، دراسات في تاريخ المغرب، إفريقيا الشرق، ط1، الدار البيضاء، 1991، ص 19.

كالأوراق الميتة تحت وابل الأسلحة النارية الفتاكة فما كادت الساعات الأولى تنتهي حتى أخذت الجمو ع المغربية تنفض من حوله هاربة بنفسها من الموت لأن هذه الجيوش لم تكن قادرة على مواجهة الجيش الأوروبي المتطور في شتى الميادين وهو الأمر الذي كان يفتقده المغرب.

وقد توجه هذا الأخير إلى الدولة العثمانية طالبا المساعدة لإنجاح الإصلاح العسكري بسبب متائة الصلاة الدينية وقد حل بالبلاد مدربون عسكريون من تونس والجزائر مكونين في المدرسة الحربية التركية وقد كان تعامل الدولة العثمانية في مجال الجيش منذ عهد المولى عبد الرحمان واستمر حتى عهد المولى محمد بن عبد الرحمان وقد كان المخزن راضيا على الساهرين وهذا يتضح من خلال تسمية رتب الجيش (الأغا، شاوش...)[1]، ولزيادة عناصر الجيش سمح المولى "محمد الرابع" للعبيد الفارين من أسيادهم الانضمام إلى الجيش، كما شجع انضمام الأفراد من العامة الإنظمام إلى الجيش[2] حتى ارتفع بحوالي 25% في ظرف سنة واحدة كما اعتنى بالسلاح، الذخيرة، لكن جهود المولى "محمد الرابع" لم تظهر بشكل ملموس إلى في عهد المولى "الحسن الأول" الذي كان يدرك أن الجيش المغربي مازال يعاني خاصة بعد هزيمة التيطوان التي كانت بمثابة اختبار آخر أظهر حقيقة ضعف الجيش وبالتالي أبدى اهتماما أكبر ووسع نطاق استقطاب عناصره وخصص له اعتمادات مالية هامة لتدبير شؤونه، غير أن المولى "الحسن الأول" انتهج الأسلوب الأوروبي بدل التركي في تكوين الجيش وذلك من خلال إسناد مهام التكوين والتدريب للأوروبيين خاصة فرنسا وبريطانيا، حلّت أول بعثة عسكرية فرنسية بالمغرب وتكفلت بتدريب فرق من الجيش على سلاح المدفعية والرماية ابتداء من المخزن من خريف 1877م.[3]

وقد أدخل المولى الحسن نظام التجنيد الإجباري على المدن بينما يتسنى له جمع المتطوعين من القبائل الريفية والجبلية[4] وقد كانت هذه الخدمة تدوم مدة ثلاث سنوات ثم يسرح المجند فتسقط عليه جميع الضرائب عدا الزكاة والأعشار وقد كان أصحاب الثراء والنفوذ والنسب يتملصون عن هذه الخدمة وذلك باستئجار أفراد بسيطة في المجتمع بالنيابة عن أبنائهم وأقاربهم لقضاء فترة الخدمة العسكرية كما كان بعض فئات المجتمع كالأشراف، أرباب الزوايا، التجار

---

[1] محمد حجي، مرجع سابق، ص 366.

[2] معلمة ج13، مطابع سلا، المغرب، 2001، ص 4471.

[3] محمد حجي، مرجع سابق، ص 374.

[4] نجيب زبيب، مرجع سابق، ص 204.

وجميع من كان بحوزتهم الظهير السلطاني معفون من الخدمة العسكرية[1] لم يكتفي السلطان بإحظار مدربين إلى المغرب بل أرسل طلبة مغاربة إلى أوروبا للتكوين العسكري وكانت أهم بعثة هي البعثة الموجهة إلى جبل طارق والتي كانت بتأثير من "جون دارموند هاي" 1875م وبدأت هذه البعثة تمارس نشاطها بقيادة الضابط الإنجليزي "ماكلين" سنة 1878م وتحولت بدورها لتدريب فرقة منظمة صارت فيما بعد حرسا خاصا للسلطان[2] وقد بلغ عدد طلاب البعثات التكوينية إلى أوروبا مابين 1874م إلى 1884م نحو ثلاث مئة وخمسون طالبا[3]، وعلى العموم فقد وصل عدد البعثات العسكرية في نهاية حكم الحسن الأول خمس بعثات وأولها البعثة الفرنسية التي قامت بتدريب فليق الرماة بمراكش بينما البعثة الإنجليزية نشطت على يد الأخوين "ماكلين"[4] المكلفين بقيادة فليق طنجة ثم قيادة الجيش الخاص بحراسة السلطان.[5]

كما اكتسب الجيش النظامي سمعة مرموقة نظرا لانضباط عناصره نسبيا عن باقي تشكيلات الجيش المغربي فقد أصبح قواد القبائل يلتمسون من السلطان مدهم بالجيش النظامي لمساعدتهم في ر دع القبائل وتأديبها[6] .

كما زود السلطان الجيش بالمعدات ومعامل السلاح حيث أقام معامل للسلاح سنة 1892م ويعتبر أكبر المعامل وأفخمها وأكثرها إتقانا بالمغرب[7] وقد كان ينتج هذا المصنع خمس بنادق في اليوم كما أمر المولى ببناء البرج الكبير " البرج الألماني"[8] ضف إلى ذلك تأسيسه لدار "المكينة" سنة 1888م وجهزها بمعدات عسكرية قوية وقام "المولى الحسن" بتزويد الجيش بعدة أنواع من الأسلحة منها البنادق والرشاشات والبو اخر التي أولى لها "الحسن الأول" أهمية كبيرة

---

[1] محمد حجي، مرجع سابق، ص 375.

[2] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص 60.

[3] مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص 78.

[4] ماكلين: ولد باسكتلندا إسمه الكامل هاري ايبيري ماكلين Harry Aubery Maclean، مارس مهامه العسكرية في كندا ثم إنتقل إلى جبل طارق 1876م كان له دور أساسي في الإصلاحات العسكرية، أنظر: مروان بوزكري، مرجع سابق، ص 60.

[5] مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص 78.

[6] محمد حجي، مرجع سابق، ص 374.

[7] عبد الرحمان ابن زيدان، درر، مصدر سابق، ص 100.

[8] سمي بالبرج الألماني لأنه صنع على يد المهندس الألماني روطون بورغ Rotten Beurg، كما كان هذا الأخير وكيل دار كروب لصناعة السلاح، أنظر: معلمة 13، مرجع سابق، ص 4480.

من أجل حماية الشواطئ المغربية من الهجمات الخارجية منها باخرة "الحسني و البشير" كما زود السلطان تزويد القبائل المخزنية بما تحتاجه من أسلحة[1]، ونظرا للاهتمام الكبير الذي ولاه السلطان إلى الجيش فقد خصص يومين في الأسبوع للنظر في أمور الجيش حيث يقول "ابن زيدان" "يوم الاثنين للتمرينات الحربية فيمتطي صهوة فرسه ويحتف به وزراؤه... حاملين المدافع مهاريس... إلى أن يصل إلى المحل المعد للرمي و السباق"[2] أما يوم الأربعاء فخصص فخصص لاستعراض الجيوش كان السلطان يأخذ جريدة بأسماء الجنود ويقف وزير السلطان وبيده نفس الجريدة ويقوم قائد المشور بعرض كل فصيلة على وحدتها ثم يبحث عن من تخلف من الجنود وسبب تخلفه.[3]

بصفة عامة فقد بلغ عدد الجيش في عهد الحسن الأول سنة 1876م حوالي 27930 جندي و ضابط.[4]

المطلب الثاني: الإصلاحات الثقافية.

قد تميز الجانب الثقافي بالنسبة للمغرب الأقصى في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بقوة نشاط الزوايا وظهور وانتشار الطرق الصوفية التي اعتبرت آنذاك أكثر المؤسسات الثقافية شيوعا[5]أما أساس التعليم في هذه المؤسسات هو استظهار القرءان الكريم وإتباعه بحفظ بحفظ المتون والتي تتضمن القواعد الأساسية في اللغة والنحو وعلوم الدين.

قد دعى "السملالي"[6] إلى الاهتمام بالعلم في شتى الميادين سواء كانت دينية أو دنيوية حيث حيث قام بتنبيه المغاربة أن المسلمين أخذوا العلوم من مختلف الحضارات التي سبقتهم كالإغريقية، الفرنسية، الرومانية[7]، أما فيما يخص سلاطين المغرب فقد عمل المولى "محمد بن عبد الرحمان" على تشجيع التأليف وإنشاء المدارس العلمية كمدرسة "الفنون" التي تخرج منها

---

[1] زبيب نجيب، مرجع سابق، ص 205.

[2] عبد الرحمان ابن زيدان، الدرر، مصدر سابق 54.

[3] نفسه، ص 55.

[4] محمد حجي، مرجع سابق، ص 384.

[5] بوعزة بوضرساية، "سياسة فرنسا في الجزائر(1830- 1930) وانعكاساتها على المغرب الأقصى، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 280.

[6] مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص 95.

[7] أحمد العماري، مرجع سابق، ص 137.

بعض الطلبة و أرسلوا في بعثات لإتمام الدراسة في أوروبا ومصر، كما أدخل المطبعة "الحجرية" عام 1864م مع طبيع مصري قام بتعليم مجموعة من المغاربة حرفة الطباعة خاصة "آل الأزرق القاسين" وقد كانت هناك مطبعة رسمية تحت اسم " المطبعة السعدية " و " المطبعة المحمدية " نسبة إلى المولى محمد الرابع وأخرى باسم " المطبعة الفاسية " وهي لملاك أحرار ورغم دخول المطبعة في هذه السنة إلا أن المغار بة لم يستفيدوا منها بشكل كبير وذلك لتضارب الأراء حول المطبعة حيث اعتبرت أنها تفقد الكتاب قيمته أدى ذلك لتأخر طبع أول مصحف إلى سنة 1896.[1]

كان التعليم يتم عن طريق الكتاتيب المنتشرة بصفة كبيرة تعتبر أول مدرسة تلتحق بها البنات والبنين في سن الرابعة أو الخامسة حتى سن الثالثة عشر إلى الثامنة عشر وجل علومهم التي كانت تحصل في الكتاب هي حفظ القرءان وزخرفته على الألواح بالألوان والتجويد وتعلم الوضوء والصلاة، وكانت حفظ القرءان الكريم حفلات بهيجة[2] ويذكر "ابن زيدان" أن التعليم في قصر السلطان كان يتم بنفس الأسلوب مع اختيار أساتذة ماهرين عارفين أساليب التعليم ، ويأتي بعد الكتاب الزاوية[3] وهي الواسطة بين الكتاب والمدرسة يشمل البرنامج على مجموعة من من المصادر الأساسية "كالموطأ مالك"، "صحيح البخاري في الحديث النبوي" حفظ القر ءان[4] ويختلف استعمال المصادر من زاوية إلى أخرى حيث توجد ثلاثة أنواع من الزوايا وهي الزاوية "البسيطة"[5] والزاوية "ذات الولي"[6] والزاوية "الطرقية"[7]، يلي الزاوية المدرسة والتي هي بمثابة مؤسسة التعليم الثانوي تقوم السلطة ببنائها يتخرج منها موظفين و إداريين وقد وجدت عدة مدارس حلها في فاس كمدرسة النحاسين وقد عمل السلاطين طيلة القرن 19 على تأسيس مدارس خاصة بعد هزيمة "اسلي" حيث قام المولى "عبد الرحمان" ببناء مدرسة للفنيين عرفت

---

[1] أنقولا زيادة، صفحات مغربية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1966، ص 177.

[2] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 75.

[3] عبد الرحمان ابن زيدان، مرجع سابق، ص 75.

[4] مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص 95.

[5] الزاوية البسيطة: التي لم تنشأ على ضريح أحد الأولياء. أنظر محمد عادل عبد العزيز، التربية الإسلامية في المغرب (أصولها المشرقية وتأثيراتها الأندلسية) ص 14.

[6] الزاوية ذات ولي: أنشأت على ضريح أحد الأولياء، نفسه،ص 14,

[7] الزاوية الطرقية: خاصة بأصحاب الطرق الصوفية، نفسه، ص 14.

فيما بعد بمدرسة "المهندسين" كان المتخرجون من هذه المدرسة ينقسمون إلى فئتين الفئة الأولى كانت موجهة للدراسة في الخارج أما الفئة الثانية فموجهة للعمل في إدارة المخزن أو الإدارة المحلية، أما في عهد "الحسن الأول" فأنشأت "مدرسة الرباط" 1894م و"مدرسة سلا[1]" و "مدرسة مركزية للمدفعية" بالجديدة و"المدرسة الحسنية" بطنجة التي يدرس فيها الحساب، الهندسة، التنجيم، الجغرافيا، اللغة العربية والمبادئ الدينية الأولية واللغة الأجنبية وكانت هذه المدرسة تعد الطلبة لإكمال دراستهم في الخارج لم تنقطع البعثات العلمية طيلة عهد الحسن الأول وكانت أول بعثة تتكون من 15طالب توجهوا إلى انجلتر ا ،إيطاليا، إسبانيا، وفرنسا وقد كانت البعثة الموجهة إلى جبل طارق أهم بعثة وكانت بتأثير القنصل البريطاني بطنجة " جون دارموند هاي" سنة 1875،[2] والتي أصبحت تمارس نشاطها بقيادة الضابط "الإنجليزي ماكلين" سنة 1878م وفي سنة 1884م أرسلت بعثة تتكون من 62 طالبا نحو أوروبا تعلمت هذه البعثة الصناعة واستخراج الحديد والمعدن وكانت هناك بعثة أخرى سنة 1885م إلى "مون بولي" بفرنسا المتكونة من 12 طالبا تعلموا التلغراف ونصب الجسور، وصنع الحدادة، النجارة، وكذلك صنع البارود وقد مكثوا بفرنسا إلى غاية 1888م[3] كما توجهت بعثة طبية إلى المستشفى الإسباني كانت تتكون من 06 طلبة تابعوا دراستهم في ميدان الفحص والتضميد والتشريح[4]، وقد كانت هناك بعثات علمية نحو المشرق خاصة مصر وذلك أيام الخديوي إسماعيل ويذكر أن البعثات التي توجهت نحو المشرق كانت نتائجها أحسن من البعثات التي توجهت إلى أوروبا وذلك بسبب الرأي المتناقض للبعثات الأوروبية، فمنهم من يعتبرهم مثقفين يجب الاعتماد عليهم لتطوير البلاد ومنهم من يرى أنهم مشبعون بالثقافة الغربية لا يجب الوثوق بهم، ومن بين طلاب البعثات نحو مصر نجد عبد السلام العلمي الذي ذكر في ديباجة مؤلفه "البدر المنير" أنه نقل العلم من الاسبطالية الكبرى بمصر ونجد "أحمد شهبوب"[5]، ويوجد أيضا بعض الطلاب المتخرجين نتيجة البعثات الحسنية إلى أوروبا من بينهم "الطاهر ابن

---

[1] بوعزة بوضرساية ، مرجع سابق، ص 282.

[2] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص 22.

[3] إبراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994، ص 9.

[4] محمد العربي معريش، مرجع سابق، 163.

[5] أنقولا زيادة، مرجع سابق، ص 75.

الحاج الأودي" الفاسي" الأصل وقد تخرج بفرنسا واستخدم بدار السلاح بفاس وهو صاحب "الخريطة الجغر افية والأرض"[1]، وقد احتلت جامعة القرويين[2] مكانة بارزة في المغرب الأقصى حيث أولاها العديد من الكتاب والمؤرخين أهمية بالغة كمؤسسة ثقافية ومركزا فكريا وقد ضاع صيتها وأصبحت لها شهرة عالمية كبيرة ويرجع ذلك إلى مكانة الأساتذة العالية وقوة تحصيلهم العلمي إلى جانب أهمية المواد العلمية المدرسة بها على الرغم من انتشار الطرق الصوفية والزوايا وما تم إنشاؤه من مدارس عديدة فإن ذلك لم يقلل من أهمية جامعة القرويين، وقد قام الحسن الأول بإدخال الجامعة تحت وصاية المخزن حيث كان يقوم المخزن بتسيير فروعها الإدارية وتعيين الأساتذة الذي كان يقتصر على المصادقة على ما يقرره أساتذة أجلاء وقضاة كفاء من فاس[3] وقد كانت إدارة الجامعة بيد أحد كبار القضاة أو الناظر الذي يقوم بتعيين الأساتذة وكان الطلاب يأتون من جميع أنحاء المغرب وينتمون إلى فئات عديدة، وكان هدف الطلاب من دخول الجامعة إما لطلب المعرفة وإما الحصول على مناصب قضائية، دينية، إدارية ولم تكن الدراسة بالقرويين مضبوطة كما أن تسجيل الطالب لم يكن مطلبا بل يكتفي الطالب بالاتصال بالأستاذ الذي يرغب في إتباع دروسه، أما بالنسبة للدروس اليومية فكانت مقسمة إلى فترتين فارة صباحية وأخرى مسائية وطريقة التدريس كانت تتم عن طريق جلوس الطلبة حول الأستاذ فيبدأ بالإلقاء ويكتفي الطلبة بالاستماع، وقد احتوت الجامعة على سبعة عشر أستاذ وعدد من المساعدين لكل أستاذ، أما عن العلوم المدروسة في الجامعة فنجد التفسير، العروض، الحديث، الأصول الفقه، علم الكلام، التصوف، التوحيد، القضاء، التنجيم، الطب، الجداول، الكيمياء، وتعتبر جامعة القرويين الوحيدة تقريبا التي قامت بتحضير طلبتها للمشاركة في الحياة السياسية.[4]

---

[1] عبد الرحمان ابن زيدان درر، مرجع سابق، ص 105.

[2] القرويين: يعود تأسيس القرويين إلى إمرأة إسمها فاطمة بنت محمد بن عبد الله الجهري، أنظر: أحمد بن شقرون، أرجوزة من زهرة الآس عن جامع القرويين بفاس عبر القرون، ، مط الفصالة.

[3] بوعزة بوضرساية ، مرجع سابق، ص 282.

[4] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 166.

كان المولى "الحسن الأول" ولوعا بالوراقة[1] و بنسخ الكتب والبحث عن البارعين في الخط والمتقنين ويجلبهم لحضرته للكتابة والنسخ وقد اتخذ لهم محلا خاصا بهم في رحاب القصر وعين لهم من يقوم بخدمتهم كما كان يتردد عليهم من حين إلى آخر بمحل مزاولة أشغالهم[2] وقد كان للناسخين مكتب خاص ملحق بالقصر السلطاني، ويتنقلون بتنقلات الركاب الحسني، وقد كلف المولى "الحسن الأول" "إبراهيم الطيب بن عمير السرفي" بالوقوف مباشرة والنسخ والتفسير في مؤلفات الطب والتنجيم والأوقاف، وقد قام "عبد القادر بن محمد بن ادريس" الشهير "بابن المقيم العمروي" بنسخ كتاب "التصريف للزهراوي"،[3] كما طبعت عدة كتب منها كتاب "أصول الهندسة" لإقليدس على يد باشا العاصمة الفاسية الطالب "عبد الله بن أحمد" وكان ذلك في سنة 1877م كما طبع كتاب لشرح الأحياء للشيخ "الزبيدي" وقد أمر السلطان الشيخ "أبي العباس أحمد بن حاج السامي" بتأليف تاريخ في الدولة العلوية ومد له يد المساعدة في ذلك فألف "الدر المنتخب المستحسن" يزيد على 15 مجلد ومات قبل إتمامه وأيضا أمر العلامة "السيد محمد بن إبراهيم السباعي المراكشي" بوضع تاريخ دولته العلوية فقام هذا العلامة بتأليف كتاب " البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عهد بعض مآثر السلطان مولانا الحسن"، كما اهتم المولى الحسن بالكتب العلمية حيث أمر "أبي العباس أحمد بن عبد الواحد" بتأليف كتاب في الكيمياء وقد كان ذلك بتأليف كتاب " مطلع الضياف الاستدلال على صحة الكيمياء"[4] وقد عرفت المكتبات بعض التطور في عهد الحسن الأول خاصة مكتبة "القرويين" حيث كانت تحتل جزءا كبيرا من بناية الجامعة كانت تحتوي على حوالي ألفي كتاب منها 1600مخطوط، وقد كلف بإدارتها ناظر.[5]

---

[1] وراقة حسب ابن خلدون هي عملية الاستنساخ والتصحيح والتفسير وسائر شؤون الكتيبة ودواوين وبهذا تندرج فيها صناعة وإعداد الورق وقد كانت تقوم مقام الطباعة في العصر الحديث، أنظر محمد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، ط1، مطبعة الرباط، المغرب، ص 11.

[2] محمد المنوني،مرجع سابق، ص 231.

[3] نفسه، ص 234.

[4] عبد الرحمان بن زيدان،الدرر، مصدر سابق، ص ص 105 –107.

[5] بوضرسابة بوعزة، مرجع سابق، ص 284.

كما ظهرت بالمغرب الأقصى أول جريدة باللغة العربية تحمل إسم "المغرب" في طنجة 1307هـ- 1889م وهيجريدة أسبوعية حر ّة أصدرها بعض اللبنانيين[1] ولم تعمر طويلا تبعتها جريدة "المغرب الأقصى" مما كان له أثر في نشر الوعي والفكر الإسلامي[2]، كما قام المولى "الحسن الأول" أيضا بإنشاء قراءة "المختصر الخليلي" بعد صلاة العصر بالقرويين وقد كان السلطان يقدم مبلغ من المال كمكافئة لكل من يحفظه عن ظهر قلب وأحيى قراءة "البردة" ضحى كل جمعة بالضريح "الإدريسي"[3]

المبحث الثاني: إصلاحات الحسن الأول في المجال الإجتماعي والثقافي.

المطلب الأول: الإصلاحات الاجتماعية.

عرف المغرب الأقصى ظاهرة تعدد الأجناس وهم:

1. الامازيغ وهم سكان المغرب الأصليين وكلمة البربر إغريقية الأصل حيث كان اليونان يطلقونه على كل من لا يتكلم الإغريقية.
2. العرب وقد جاؤوا إلى المغرب الكبير عن طريق الفتوحات الإسلامية.
3. الأندلسيين: وقد دخلوا المغرب بعد سقوط الأندلس.

إضافة إلى الزنوج و هم من أصل إفريقي وهم العبيد الذين وصلوا إلى المغرب واليهود والأوروبيين الذين زاد عددهم في ضل الحماية.[4]

ينقسم المجتمع المغربي إلى قبائل وهي مجموعة من العائلات تشكل وحدة اجتماعية، يجتمع رؤساء العائلات في تجمع يسمى " الجماعة" وقد تنوع النشاط الاقتصادي في المغرب نتيجة تنوع الأجناس حيث عرف الأندلسيين بالحرف وكان منهم التجار وقد كانت لهم مكانة مع العلماء والقواد والبشوات ويليهم اليهود الذين احتكروا التجارة والصناعة.[5]

---

[1] أنقولا زيادة، مرجع سابق،ص 175.

[2] الحسن السائح، الحضارة الإسلامية في المغرب، ط2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 25.

[3] عبد الرحمان ابن زيدان،الدرر، مصدر سابق، ص 108.

[4] حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، مصر، 1993، ص 24.

[5] جرمان عياش، مرجع سابق، ص 22.

بلغ عدد سكان المغرب سنة 1886م بنحو 08 ملايين أما من حيث الولاء السياسي فكان الشعب المغربي مقسم إلى قسمين وهما بلاد المخزن وهي السلطة المركزية وبلاد السايبة وهي القبائل المتمردة[1].

كما تميز المغرب بارتباطه بالمؤسسات الدينية أي الزوايا والطرق الصوفيية، وأهم الطرق في المغرب نجد الشاذلية[2]،الدرقاوية و الناصرية[3]، البوعزوية، إضافة إلى زوايا أخرى.

كما عرف المغرب في منتصف القرن 19م عدة أمراض وأوبئة ومن أسوء الكوارث التي حلت بالمغرب في عهد المولى محمد بن عبد الرحمان سنة 1867م راح ضحيتها العديد من الناس ولما تولى الحسن الأول العرش في ظروف هادئة نسبيا يعمها الرخاء أعقب ذلك الأزمة الرهيبة الجفاف التي عصفت بالبلاد طيلة أعوام 1867م – 1869م ولم تلبث دورة الجفاف حتى عاودت عام 1877م وقلت مستوى المحاصيل عن المتوسط مما حتم استيراد الحبوب في المنطقة الشمالية من البلاد وتردت المحاصيل في سنة 1878م وتفاقمت الأزمة وأسالت حبرا كثيرا لكتاب مغاربة وأوروبيين وكلهم يصفون الحالة المزرية المأساوية للمغرب[4] منهم "الناصري" في قوله " إنها سنة من أشد السنوات على المسلمين قد تعددت فيها المصائب والكروب وتلونت فيها الشوائب والخطوب"[5]، أما ابن زيدان فذكر أن المسألة وصلت إلى حد الوالد يبيع ولده"[6] فقد فقد عرف المغرب في هذه السنة المجاعة ثم الوباء حيث عان الناس من الإسهال، الحمى (تيفوئيد)[7] وقد أمسى الجفاف ومن بعده الوباء في الصحراء وشمل جميع الجبال وعم جميع

---

[1] نفسه، ص 23.

[2] الشاذلية: تعود في الأصل إلى مؤسسها الأول أبو الحسن علي بن عبد الله جبار الشاذلي 1258هـ بالمغرب ولم ينظم هذا المؤسس إلى طريقة بل كان صوفيا وإنما أتباعه هم الذين أسسوا هذه الزاوية، أنظر مأمون غريب، أبو الحسن الشاذلي حياته، تصوفه، تلاميذه و رواده، دار غريب، القاهرة، 2000، ص ص 61، 62.

[3] الناصرية: تعود إلى مؤسسها محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين بن الناصر المتوفى في عام 1085هـ، أما الدرقاوية فتعود إلى مؤسسها مولاي محمد الحسن الدرقاوي وقد تفرعت منها عدة طرق، أنظر بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص 317.

[4] محمد الأمين البزاز، مرجع سابق، ص 167.

[5] الناصري، ج 9،مرجع سابق، ص 165.

[6] معلمة المغرب، ج13، مرجع سابق، 2001، ص 4402.

[7] الناصري،ج 9 ، مصدر سابق، ص 166.

المناطق وصارت قطعان الماشية تموت من العطش وانقطع الحرث في جميع تلك المناطق لانعدام الأمطار وقد فر الناس إلى الجبال ومناطق الماء ثم حل الجفاف بهذه المناطق أيضا[1]وأدت هذه السنة إلى وفاة 12 إلى 15 % في المدن التي كانت تصلها المساعدات أما المناطق النائية فرغم عدم توفر التقارير الرسمية إلا أنها من المؤكد أن الفاجعة كانت أكبر من المدن لغياب الرعاية، وقد قدم الأوروبيين بعض المساعدات للفقراء من المسلمين كما استغل هؤلاء الأوروبيون الوضع وقاموا بشراء العبيد، وقد استمرت هذه الكارثة إلى غاية 1884م حيث بدأت من سنة 1879م وقد انتهت في سنة 1884م كما ذكرناه أما في سنة 1888م فقد قضى مرض الجذري عدد كبير من المغاربة حيث قضى على 6000 شخص في مراكش وحدها وفي سنة 1894م عرف المغرب هبات الجراد الذي قضى على المحاصيل وتسبب في تدهور الاقتصاد.[2]

رغم ما حل من كوارث بالمغرب إلا أن الإصلاحات لم تمس هذا القطاع بشكل كبير لأن السلطان الحسن الأول لم يهتم بالميدان الصحي وتعود الأسباب إلى عقلية المجتمع المغربي الذي كان يرفض المحاجر الصحية والخروج من المدن التي يحل بها الوباء فيعتبرون ذلك هروبا من القضاء والقدر، ورغم ذلك فقد فرض الأوروبيون على المولى "محمد الرابع" بناء محجر صحي 1867م[3] في صويرة للحجاج القادمين من مكة لأنهم يحملون الأمراض فقد قام الأوروبيون بمنع الحجاج من النزول إلى البر وقد منعوا المؤن التي حاول المخزن إيصالهم إليها أدى ذلك إلى وفاة العديد من الحجاج[4] وتذكر بعض المراجع الأوروبية أن الوضع الصحي الصحي في المغرب كان مختزلا في بعض الملاجئ الملتصقة بالمساجد يأوي إليها المرضى والعجزة في غياب أي علاج طبي لكن الكاتب والمؤرخ "مصطفى العلوي" ذكر أن عهد "الحسن الأول" عرف مستشفيات للأمراض المعروفة وقد كان المغرب أول دولة في العالم تقيم قرى خاصة بالمرضى بنفس الوباء وقرية الحارة من مراكش نموذجية من نوعها فقد كانت محاطة بالأسوار وليس لها إلا مدخل واحد حتى لا يختلط المرضى بغيرهم ولا يتسرب المرض خارج

---

[1] حسن أحمد الحجوي، العقل والنقل في الفكر الإصلاحي المغربي،1757 – 1912، ط1، دمط، بيروت،2003، ص 120.

[2] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص 43.

[3] محمد الأمين بزاز، مرجع سابق، ص234.

[4] معلمة المغرب، مرجع سابق، ص 4420.

الحارة، كما كان الناس يؤمنون بالجن أيضا مثلما كانوا يربون الأفاعي في جنيات البيوت لتلتهم الفئران والجرذان والعقارب، ويستعملون السحر والشعوذة في حل المشاكل والكي بالنار في معالجة الأمراض.[1]

استطاع المولى الحسن الأول من الحد من الاسترقاق وتحرير العبيد، والاسترقاق في المغرب الأقصى مؤسسة اجتماعية قديمة قامت على أسس شرعية وأخرى عرقية تعود إلى فترة الاستعمار الروماني، وقد دخل العبيد السود إلى المغرب مع نمو التجارة المغربية السودانية حيث كان المغربيين يجلبون العبيد والذهب من السودان، واستغل المولى "إسماعيل"[2] وفرة العبيد في المغرب لينشأ جيش العبيد أو البخاري وقد وصل عددهم في نهاية عهده إلى 50000 و 30000، وقد حال المولى "عبد الرحمان" تكرار التجربة لكنه فشل في ذلك أما الولي "محمد بن عبد الرحمان" فقد سمح للعبيد الفارين أسيادهم الانضمام إلى الجيش المخزني وللعبيد المغرب دور في تربية الأمراء وكان المولى "الحسن الأول" من بين الأمراء التي كانت تربيتهم على يد العبيد في زاوية على الطريق الفاصل بين أسفي ومراكش وقد قام هؤلاء العبيد بقص للمولى الحسن الأول أخبار السلاطين السابقين.[3]

أما عن محاربة الاسترقاق قد مرت بمراحل بدأت من الدول الأوروبية و الدنمارك هي الدولة التي أخذت المبادرة بمحاربة الاسترقاق 1792م ثم التحقت بها فرنسا ثم بريطانيا 1877م وقامت هذه الأخيرة من إلغاء الاسترقاق من مستعمراتها سنة 1833م[4] وفيما يخص المغرب العربي فقد بذلت بريطانيا جهود كبيرة للقضاء على الاسترقاق وقد أسست الجمعية البريطانية المناوئة للاسترقاق 1839م واستطاعت هذه الجمعية من إقناع باي تونس بالقضاء على الظاهرة سنة 1846م وبالنسبة للمغرب الأقصى فقد ظلت هذه الجمعية تحارب الاسترقاق حيث حدت منه بشكل كبير أما المولى "الحسن الأول" فقد حارب خطف النساء واسترقاقهم وهي الظاهرة التي استفحلت في عصره.[5]

---

[1] حسن أحمد الحجوي، مرجع سابق، ص 128.

[2] معلمة المغرب، مرجع سابق، ص 4395.

[3] نفسه، ص 4395.

[4] عبد السلام الترمانيني الرّق ماضيه وحاضره، دار المعرفة، الكويت، 1978، ص ص 55، 56.

[5] معلمة المغرب، مرجع سابق، ص 4398.

أما فيما يخص الجانب الحضاري فقد أنشأ المولى "الحسن الأول" مرافق عامة بطنجة ولو أنها بضغط من الأوروبيين حيث قام بتزويد المدينة بالماء الصالح للشرب وبناء مجزرة عمومية وكان ثلثها يختص بالمسلمين والثلث الثاني يختص به النصارى والثلث الأخير يختص به اليهود، وفي مجال النظافة أمر المولى "الحسن"بتنظيف الأزقة وإصلاح الأودية ومراحيضها وجعل الأودية التي يتوقف عليها المراحيض وكانت هذه الأعمال تقوم تحت إشراف الهيئة الدبلوماسية في طنجة (دار النيابة)[1]، كما قام المولى "الحسن" بتنظيم الجبايات حيث جعل لها سجلات وحرص على استخلاصها وقام بتنظيم الجمارك (الديوانية) ، ترتيب البريد ضف إلى إصلاح النظام الإداري والتعليم والقضاء كما أسلفنا.[2]

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية.

يقع المغرب الأقصى بين شبه جزيرة إيبيريا والصحراء كن جهة وبين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى وتوجد بالمغرب الرطب وهي المناطق التي تتجاوز فيها كمية التساقط 600ملم سنويا، غابات ضعيفة التكاثف من أشجار البلوط الأخضر، بلوط الفلين، الصنوبر، أشجار الزيتون، أما المناطق التي يتراوح فيها التساقط ما بين 400ملم إلى 600ملم سنويا فهي مناطق لزراعة الحبوب وغرس الأشجار المثمرة أما المناطق الأقل من 400 ملم في السنة فتنموا فيها أشجار العنب، الحلفة، أما المناطق التي يتراوح بها التساقط ما بين 200ملم إلى 400 ملم فهي مناطق لزراعة الحبوب الجافة والمناطق الأقل من 200ملم مناطق تقوم فيها تربية المواشي.[3]

ظلت الزراعة النشاط الرئيسي لأغلبية السكان تتحكم فيها الظروف الطبيعية في انتاجه وقد مر الإنتاج بمراحل امتاز بالوفرة ومراحل امتاز بالضعف والقلة بسبب المجاعات.[4]

---

[1] عبد العزيز التمسماني خلوف، الإصلاحات الحضرية بطنجة وردود الفعل المغربية، الإصلاح والمجتمع المغربي، مرجع سابق، ص ص 320 – 324.

[2] حسن أحمد الحجوي، مرجع سابق، ص 47.

[3] جرمان عياش، مرجع سابق، ص ص 17 – 19.

[4] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 139.

بالنسبة لملكية الأرض فرجع القسم الأكبر منها إلى جماعات أو مجلس الجماعة يقتسم الجميع غلتها والقسم الآخر تابع للمخزن[1] ثم يليهم الخواص والأملاك الحسنية[2]، ولم تكن الأراضي الزراعية خصبة على العموم لكن المناطق الساحلية والواجهتين البحريتين وهما المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والممتدة بين خط الدار البيضاء ومراكش والصويرة كانت أجود المناطق زراعيا[3]، وبصفة عامة كانت الزراعة في المغرب الأقصى متذبذبة حسب الظروف المناخية، تستغل الزراعة بطرق تقليدية وتعاني من التأخر بسبب ما ذكرناه[4] إضافة إلى ضغوط المخزن على الفلاحين بالضرائب التي تفرض على الفلاحين خاصة بعد حرب التيطوان حيث فرض المخزن على الفلاحين هذه الضرائب من أجل سد ديون للإنجليز التي قدمتها كقروض للمغرب من أجل دفعها للأسبان وقد دفع المولى محمد بن عبد الرحمان عشرة ملايين معجلة أما العشرة الباقية فقد دفعها المولى الحسن الأول.[5]

تنوع النشاط الزراعي فكانت في المقدمة زراعة الحبوب من قمح وشعير وحنطة إلى جانب الكروم في مناطق الأطلس أما الخضر فكانت تزرع حول المدن في غالب الأحيان وأهم محاصيل الخضر الكرنب، الجزر، اللفت، الفلفل، الحمص، الفول والعدس، وكانت زراعة القطن تعرف اهتماما كبيرا منذ عهد المولى محمد بن عيد الرحمان حيث خصصت لها مساحات هامة وقد قام المولى الحسن بتوزيع زراعتها وهذا لأهميتها الكبيرة في المبادلات التجارية[6] و بتشجيع بريطانيا في إنتاج القطن بصفة خاصة والإنتاج الزراعي عامة من خلال التوجيهات التي كان يقدمها "هاي ريموند هاي" للسلطان كما اشتهر المغرب بتنوع الأشجار المثمرة كأشجار الزيتون والبرتقال واللوز والجوز والتينكما توجد زراعات أقل أهمية كالحناء والكتان والحشيش(الأفيون) كما كانت غابات المغرب الأقصى تشمل على أشجار البلوط والأرز وأشجار أقل إمداد كالصفصاف والصنوبر وغيرها.[7]

---

[1] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص 31.

[2] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 139.

[3] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص 140.

[4] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 141.

[5] الناصري، ج 9،مرجع سابق، ص 178.

[6] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص 145.

[7] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 141.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد تنوعت مثل الأغنام، المعز، الخيل، والبغال وقد كان المغرب يصدر أعدادا هامة من الأبقار نحو الدول الأوروبية خاصة بريطانيا التي كانت تستورد أعدادا هامة من الأبقار في منطقة جبل طارق.[1]

قد تعرضت الزراعة لعدة أزمات خطيرة وكانت أزمة 1878م من أشد الأزمات حيث إنحبس المطر أدى هذا إلى موت الحيوانات وظهور المجاعة.[2]

أما المناطق التي عرفت الجفاف فكانت "حاحا" و"السوس" و"الرحمانية" و"الحوز" فكان موسم الحصاد رديئا وقد تبعته نفس السنة موجة الجراد فارتفعت الأسعار وصلت إلى 300 في بضعة أسابيع وقد انخفضت الأزمة سنة 1882م وانتهت سنة 1885م حيث عرفت هذه السنة امتلاء المطامير واستمر الرخاء إلى نهاية حكم الحسن الأول.[3]

أما في المجال الصناعي فلم يعرف طورا كبيرا أو مميزا رغم ما كان يتوفر عليه المغرب من ثروات معدنية هامة من الحديد والذهب والفضة في المناطق السوس[4] على الخصوص ضف إلى النحاس والفحم لكن استغلالها كان بطريقة بدائية رغم أن الأوروبيين اقترحوا على "الحسن الأول" استخراج هذه المعادن بطرق حديثة لكنه رفض ذلك مخافة فقدان استغلال البلاد بحيث كان يرى أن في مشاريعهم كيد للمغرب[5] بحيث يقول "الناصري" " نسأل الله سبحانه أن يكبت كيدهم ويحفظ المسلمين من شرهم".[6]

قد اقتصرت الصناعة في المغرب الأقصى على صناعات تقليدية يدوية اشتملت على الصوف والطرابيش وثياب الكتان والسروج، والأواني النحاسية والحلي والذهب، الفضة والأسلحة و الزرابي ،البلاغي، الأواني النحاسية والمضخات وقد كانت هذه البضاعة موجودة بفاس بشكل كبير أما مدينة تيطوان فكانت منتجاتها الصناعية تتمثل في خيام لتموين الجيش والمخزن

---

[1] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص

[2] الناصري، ج 9،مرجع سابق، ص 164.

[3] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 142.

[4] نفسه، ص 144.

[5] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 147.

[6] الناصري، ج 9، مصدر سابق، ص 162.

وملابس الجيش وصناعة بعض أنواع الثياب كالكمخة بالإضافة إلى صناعات الآلات الحديدية كصفائح الخيل والمسامير والسلاح والقنابل والمكاحل والكبريت.[1]

قد عمل المولى "الحسن الأول" على تطوير الصناعة في المغرب الأقصى وذلك بعدة مشاريع منها إعادة تشغيل معمل سكر سنة 1893م حيث بذل فيه السلطان أموال طائلة[2]، كما قام بإصلاح عدة موانئ وتجهيزها كبناء رصيف بطنجة ورصيف آخر مجهز برافعة الأثقال بالرباط ومكسر الأمواج في موانئ الصويرة والدار البيضاء كما زود هذه الموانئ بجرارات لمساعدة السفن على عبور الحاجز وجهز بعض الموانئ بالمنارات وأنشئ ميناء "آسيا" بالسوس أما في سنة 1881م عمل السلطان على إنشاء بحرية فقام بشراء بعض السفن " حسين والبشير ".[3]

كانت التجارة في المغرب الأقصى مقسمة إلى قسمين تجارة داخلية وأخرى خارجية وكانت التجارة الداخلية تمارس من خلال الأسواق الأسبوعية بالبوادي والأسواق اليومية بالمدن والمعارض، وكانت خطوط التبادل هي خط تجاري من تيطوان إلى فاس ثم تافيلالت يليها الطريق الذي يربط بين سوس والحوز والشياضمة، ويمتد أحد فروعه إلى ناحية الأطلس[4] وقد كانت بعض المشاكل تعرقل حركة التجارة الداخلية كافتقار البلاد إلى الطرق المعبدة وانعدام وسائل النقل العصرية إضافة إلى ذلك ممارسة أداء الزطاطة التي كانت تفرضها بعض القبائل مقابل مرور القوافل التجارية وحماية سلامتها.[5]

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فكانت هناك تجارةالبر ية وأخرى و البحر ية تقوم بين المغرب وفرنسا ولكن بشكل محدود[6] وقد كانت هناك علاقات تجارية تربط المغرب بأفريقيا الغربية من خلال طريقين يتصلان معا "بتنبوكتو" الطريق الأول ينطلق من تافيلالت أما الثاني فينطلق من

---

[1] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 143.

[2] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص، 94.

[3] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 144,

[4] نفسه، ص 147.

[5] حسن أحمد الجحوي، مرجع سابق، ص 132.

[6] جرمان عياش، مرجع سابق، ص 47.

وادي نون مرورا بالصحراء الغربية لكن التجارة البرية بدأت تتناقص تدريجيا وذلك لصعوبة التنقل وارتفاع قيمة تكاليف النقل مقارنة بالنقل البري.[1]

أما بالنسبة للتجارة عبر البحر فقد كانت هناك عائلات متخصصة بهذه المهنة ولها خبرة كبيرة في الميدان نذكر منها عائلات "آل الزبدي" و"آل صحار السلاويون" وغيرهم[2] حيث لا نكاد نجد مدينة شهيرة للتجارة في إحدى القارات إلا ونجد تجار مغاربة يملكون الرواج والمال حيث كانت لهم براعة يتفوقون بها على الأوروبيين[3] وفيما يخص التجارة الخارجية فقد احتلت بريطانيا المركز الأول حيث سيطرت على سوق الأقمشة القطنية والشاي وتأتي في المرتبة الثانية فرنسا حيث كانت تشتري فرنسا الحبوب والمواشي والصوف التي كانت تبلغ 45 بالمائة من الصوف المغربي أي فرنسا كانت تشتري الصوف في المغرب أما هذا الأخير كان يستورد من فرنسا الأنسجة الحريرية والشموع والعقاقير إضافة إلى السكر، وفي سنة 1886م دخلت ألمانيا المنافسة وذلك بوصول سفينة "كولوطوب" إلى ميناء الدار البيضاء كان عبارة عن معرض عائم يضم نماذج من المنتجات الألمانية[4]، والجدير بالذكر هو تضاعف التبادل التجاري مع أوروبا بعشر مرات 1830م إلى نهاية القرن 19م وهذا ما يؤكد انفتاح المغرب على أوروبا في الميدان التجاري.

وقد قدرت قيمة التبادل بين 1871م و1877م بنحو 58 مليون فرنك وانخفض إلى 40 مليون عام 1878م أما في الفترة ما بين 1879م إلى 1884م كان يتراوح بين 34 و 40 مليون فرنك والملاحظ أن منحنى التبادل التجاري غير منتظم وذلك بسبب فترات القحط التي تؤدي إلى نقص التبادلات التجارية[5] وقد حاول المخزن معالجة الوضع الاقتصادي في إطار الإصلاح وذلك من خلال التقليل من الاستيراد المواد ذات الاستهلاك العادي بقصد تميل المخزن في مشاريعه الإصلاحية وفي سنة 1886م أسقط السلطان الحسن الأول المكوس من سائر الأبواب خاصة بعد ما سببته من تذمر وغضب لدى التجار والعلماء حين أفتى هؤلاء العلماء بحرمتها وأسموها بمكوس المظالم، وقد أوقف الحسن الأول المكوس بعد أن انتهى من

---

[1] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 149.

[2] مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص122.

[3] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص 36.

[4] جرمان عياش، مرجع سابق، ص47.

[5] محمد العربي معريش، مرجع سابق، 149.

دفع الغرامة المالية التي وقعها بعد حرب التيطوان 1860م وأيضا بدفع دين للفرنسيين الذي رتب له من ضرب الصكة(الريال الحسني).[1]

وفي نفس سنة طلب التجار الأوروبيين من المولى الحسن الأول إسقاط ضريبة الإعسار وهي الضريبة المفروضة على السلع المصدرة، وأما إصرار الأوروبيين على استغلال هذه الضريبة وذلك بالضغوط والتهديد للسلطان من قبل قناصلهم ما كان للسلطان إلا القبول بهذا الطلب رغم ما تسبب من خسائر لخزينة المخزن لأن عدم الموافقة يعني دخول البلاد في حرب مع الأوروبيين وهي حرب غير متكافئة وقد استفتى قبل ذلك العلماء فأجاب بعضهم بأن لا نعطيهم غير السيف فحاول إقناعهم بالحجة الدينية من قرآن والأحاديث فكانت النتيجة هو أن سانده أهل العلم والدين فشرع السلطان بتخفيف عنهم الضريبة نحو الربع[2] ومما عرقل التجارة بشكل واضح العملات حيث كانت تتواجد صكوك أجنبية والمحلية بنوعيها الجيد و الرديء كما أدى انخفاض قيمة العملة النقدية انعكاسات سلبية مباشرة على خزينة الدولة[3] ورغم هذه المشاكل إلى أن المولى الحسن الأول إستطاع أن يسدد ديونه للدول الأوروبية كما ترك للخزينة 50 مليون فرنك مما يكفي الحكومة مدة أربعة سنوات عند وفاته.[4]

---

[1] مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص 122.

[2] الناصري،ج9، مصدر سابق، ص ص 184 – 192.

[3] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص 38.

[4] جرمان عياش، مرجع سابق، ص 48.



أسباب فشل إصلاحات السلطان الحسن الأول

المبحث الأول: السياسة المركزية و موقف العلماء من الإصلاح .

المطلب الأول: السياسة المركزية .

المطلب الثاني: خيانة رجال المخزن و موقف العلماء من الإصلاح .

المبحث الثاني: فشل الإصلاحات العسكرية و الثقافية .

المطلب الأول: محدودية نتائج إصلاحات الجيش .

المطلب الثاني: محدودية نتائج الإصلاحات الثقافية .

المبحث الثالث: الحمايات القنصلية و مؤتمر مدريد .

المطلب الأول: الحمايات القنصلية و مشكلة النقود .

المطلب الثاني: التطاول الأوروبي علي سيادة المغرب و مؤتمر مدريد 1880.

المبحث الأول: السياسة المركزية وموقف العلماء من الإصلاح.

المطلب الأول: السياسة المركزية.

لقد كان الإصلاح في المغرب الأقصى طيلة القرن التاسع عشر من طرف المخزن أي السلطة المركزية فقط ولم يتعدى الفئات المختلفة من المجتمع كالعلماء مثلا[1]،غير أن الدول التي تطورت فعلا لم يكن الإصلاح فيها مختصر على السلطة السياسية بل يتعدى إلى فئات اجتماعية كبريطانيا التي لعبت فيها طبقة النبلاء دور كبير في إحداث الإصلاح والتطور[2]، ضف إلى ذلك فإن هذا المخزن الذي كان يقوم بالإصلاح كان يحتاج إلى إصلاح بحد ذاته لأنه كان لا يهتم بالمصلحة العامة، فلم يكن السلطان يراقب تعسفات القواد حيث كان المواطن المغربي يعاني من تطاول القواد ولا وجود لمن يردعهم ولا يمكن أن يحدث أي إصلاح دون عدالة في أي دولة[3]، وقد وصف أهل فاس القواد منهم من يأكل ويؤكل ومنهم من يأكل ولا يؤكل ومنهم من يأكل وحده ويمنع رفده ولا ينصر المظلوم.[4]

كما كانت رسالة أخرى إلى المولى "محمد الرابع" تكشف تعسفات القواد كما جاء في هذه الرسالة أن هؤلاء القواد لو تمادوا في ظلمهم للقبائل لفضلت هذه القبائل ولاية النصارى[5]، ومن تجاوز ات القواد في حق المخزن كذلك يتقاضون من مهامهم عشر ربع الضريبة فقد كانوا يتغاضون عن تحصيل الضرائب، ومن أهم المهام المسندة لهم مقابل بعض الهدايا كالخروف، الحبوب التي كانت تقدمه له كل عائلة عقب فصل الخريف، وقد كان هؤلاء القواد يتعاملون مع لصوص حيث أنهم لا يقومون بملاحقة اللصوص ومعاقبتهم مقابل أن يدفع اللصوص نصف منصوبهم إلى القواد.[6]

---

[1] الحسن أحمد الحجوي، مرجع سابق، ص 111.

[2] جرمان عياش،" إمكانيات الإصلاح وأسباب الفشل في المغرب، الإصلاح والمجتمع المغربي"، مرجع سابق، ص 360.

[3] الحسن أحمد الحجوي، مرجع سابق، ص 112.

[4] عبد الرحمان المودن، "البواد المغربية قبل الاستعمار قبائل ايناون والمخزن بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر"، ط1، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء، 1995، ص 267.

[5] عبد الرحمان المودن، مرجع سابق، ص 267.

[6] الحسن أحمد الحجوي، مرجع سابق، ص 115.

ومن سلبيات المخزن كذلك نجد أنه كان يقدم المناصب كأعطية للتمتع بالسلطة وليس كمهام لتحمل المسؤولية وخدمة الوطن من أمثلة على ذلك نجد "عبد الله بن خضيرة" الذي نشأ في مدينة سلائم درس في الدولة العثمانية ولما عاد إلى المغرب أعلن السلطان" الحسن الأول" عزمه على استقبال المترشحين لمناصب مخزنية، سافر بن خضيرة إلى مراكش مع الناصري أنشد شعرا بين يدي السلطان نال إعجابه فأذن لابن خضيرة بأداء أي طلب فرغب إلى السلطان بأن يأذن له بإصدار الفتوى فكان له ذلك وعين مدرسا "بمسجد ابن يوسف"[1] وقد كانت هذه الوظائف تباع وتشترى مهما ارتقى المسؤولين وما إن يصل الشخص إلى المنصب حتى يجتهد في حصد ما دفعه للوصول إلى المنصب فقد كان مشهور في البلاد أنه لا يترأس أحد إلا لأجل الانتفاع وكان كل هذا على حساب خزينة المخزن وأموال الأهالي[2]وإذا ظهر هناك مسؤولين مستقيمين فإنهم تلاحقهم عدة متاعب تضطره في كثير من الأحيان إلى الاستقالة وهذا ما حدث لابن خضيرة آنف الذكر لما عين قاضيا على مراكش، حيث حاول القضاء على الفساد والرشوة فاضطره أعداءه إلى الاستقالة[3] كما كانت لبعض العلماء عدة مناصب كالرحالة "الناصري" كان يشتغل منصب أمين وفي نفس الوقت يعتبر من علماء "سلا" كما نجد المفتي "المهدي الوزاني" هو شريف "ادريس وشيخ زاوية" ويشتغل منصب قاضي رسمي وأستاذ بالقرويين وتاجر وأدت هذه المهام المتعددة للعلماء إلى استغلال مناصبهم في مصالحهم الشخصية.[4]

أما عن علاقة المخزن بالقبائل فلم تكن لهم علاقة ودية خاصة قبائل "السايبة" فرغم إقرارها الاسمي بسيادة السلطان لا تؤدي الضريبة بل تكتفي بإرسال الهدايا بين الفينة والفينة إلى مراكش والواقع أن زعماء البربر الكبار كانوا يعتبرون أنفسهم كالسلطان قوة وبأسا فهم ينظرون إليه كمجرد زعيم قبيلة معادية تعيش بعيدا عنهم ففي سنة 1889م مثلا رفضت إحدى قبائل السايبة أن تقدم حتى التبن لجيش السلطان البالغ عدده عشرة آلاف رجل وفي السنة التالية منعت القبيلة نفسها سفيرا إيطاليا بالمرور بأراضيها للوصول إلى السلطان من أجل تقديم له

---

[1] لادموند بورك،" العلماء المغاربة في 1860، 1912، تر أحمد بن عبود"، دراسات مغربية، جامعة عبد المالك السعدي، النيطوان، 1992،ص 121.

[2] الحسن أحمد الحجوي، مرجع سابق، ص 110.

[3] لادموند بورك، مرجع سابق، ص 122.

[4] نفسه، ص 121.

أوراق اعتماده[1]، وكانت هذه القبائل تقوم بمهاجمة السفن الأوروبية و عندما تعجز الدولة المتضررة عن رد هذه القبائل تلجأ إلى السلطان الذي يبقى مكتوف اليدين أمام هذه القبائل لأنها[2] لأنها كانت تتحدى السلطة المركزية وفي سنة 1894م قامت قبائل الريف بمهاجمة المناطق الحدودية لإسبانيا اضطر السلطان "الحسن الأول" أن يدفع تعويضات بعد أن أنزلت إسبانيا قواتها على الشاطئ المغربي المحاذي للبحر الأبيض المتوسط وبالتالي انتهت الأزمة باعتراف ضمني للسلطان باحتلال المدينتين سبتة و مليلة[3] كما كانت القبائل تتمرد على السلطان وتثور ضد جميع الضرائب كثورة "الدباغين" 1873م التي تعتبر أول ثورة ضد السلطة المركزية فاضطر السلطان إلى استعمال الجيش ضد هذه الثورة، فقد قام "المولى الحسن" ب 19 حركة حتى قيل أن مملكته كانت فوق صهوة خيله، ففي الحقيقة أن الجيش النظامي الذي أسسه "المولى الحسن" كان ضد تمردات هذه القبائل[4] وما زاد الأمر تعقيدا هو أن الإصلاحات لم تمس قبائل "السيابة" التي بقيت تعيش على نمط القبائل البدائية بل إن الإصلاحات كانت تقتصر على المدن رغم أن القبائل كانت من أهم المصادر الاقتصادية في المغرب.[5]

المطلب الثاني: خيانة رجال المخزن وموقف العلماء من الإصلاح.

مما سبب فشل الإصلاحات أيضا العائلات "المخزنية" لأنها لم تقف مع السلطان الذي كان يحاول أن يوازن بين الدول الأوروبية في استثماراتها حتى لا يقع المغرب تحت هيمنة أي دول من هذه الدول بل كانت كل عائلة من عائلات المخزن منحازة إلى دولة أوروبية معينة وما إن توفي "الحسن الأول" حتى اكتشفت الأمور، فعائلة "آل الزيدي" كانت على علاقة مع الألمان، أما "آل سليمان" و "آل غريط" فكانتا منحازتان إلى فرنسا أما المنبهي[6] وهو الوجه الجديد الذي ظهر في الدوائر المخزنية بفضل مساعدة "أبا حماد" فقد كان يتعامل مع الإنجليز و الألمان،

---

[1] كارل بوركلمان، مرجع سابق، ص 230.

[2] جرمان عياش ، مرجع سابق، 26.

[3] نجيب زبيب، مرجع سابق، ص 207.

[4] حسن أحمد الحجوي، مرجع سابق، ص 151.

[5] نفسه، ص 153.

[6] المنبهي: هو المهدي المنبهي أحد رجال المخزن في عهد أبا حماد، وقد كان سفيرا في لندن ثم برلين، أنظر علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، 1894 – 1910، حادثة الدار البيضاء وإحتلال الشاوية، ط 2، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1994، ص 29.

وما زاد الأمر تعقيدا هو ازداد صراع الوزراء على النفوذ بعد وفاة "أبا حماد" الوزير الذي كان يمارس السلطة كوصي على السلطان المغربي "عبد العزيز"[1] القاصر (14سنة) حيث انقسم المخزن إلى جناحين متنافسين على النفوذ واتهامات بين الوزراء كاتهام "المهدي المنبهي" بالفساد من طرف بعض أعضاء المخزن طالبين من "المولى عبد العزيز" إلقاء القبض عليه لكن "المنبهي" ألصق نفس التهمة بالذين اتهموه وحافظ على نفوذه وبصفة عامة فقد عرفت الفترة التي حكم فيها "المولى عبد العزيز" منذ وفاة "أبا حماد" بالفساد والفوضى لأن هذا السلطان كان يفتقد إلى الخبرة بسبب صغر سنه كما أن "أبا حماد" قام بالحجر عليه طيلة فترة الوصاية (1894- 1900م) فقد كان المولى "عبد العزيز" يعيش بعيدا عن مشاكل السلطة ودسائسها سرعان ما وجد نفسه وسط دوامة من المشاكل الداخلية والخارجية [2] فلم يستطع الحفاظ على الوضع القائم آنذاك بل دخلت البلاد في دوامة خطيرة انتهت إلى فرض الحماية سنة 1912.[3]

لم يتوقف الأمر بفشل الإصلاحات على العائلات المخزنية بل تعدى إلى أهم طبقة في المجتمع المغربي هي طبقة "الحل والعقد" حيث وقف معظمهم في وجه الإصلاح وتعتبر من أهم أسباب فشل إصلاح وذلك لما لها من قوة التأثير في المجتمع فقد وجد السلطان نفسه مجبرا على استشارة العلماء في مشاريعه الإصلاحية، فكان ردهم سلبي في كثير من الأحيان لأن العلماء اعتبروا أن كل إصلاح من طرف النصارى يفتح الباب أمام الاستعمار ومن بين هؤلاء العلماء" الناصري" الذي قال في شأن مشروع إدخال القطار والتلغراف "**أوفد على السلطان أيده الله عدة "باشادورات" (سفراء) للأجناس مثل "الباشادور الفرنسيس" و "الإسبانيول" والبرتغال وغيرهم وتكلم الباشادور الفرنسي في شأن بابور البر (القطار) والتلغراف كما هو الشأن في سائر المعمورة وزعم أن في ذلك نفقا كبيرا للمسلمين والنصارى وهو والله عين ضرر وإنما النصارى خربوا سائر البلاد فأرادوا أن يخربوا هذا القطر السعيد الذي طهره الله**

---

[1] المولى عبد العزيز: هو الخليفة القاصر بعد المولى الحسن عرف حكمه بداية الحماية الفرنسية وصراعه مع أخوه عبد الحفيظ بسبب توقيع معاهدة مع فرنسا، أنظر: زهية قدورة، مرجع سابق، ص563.

[2] علال الخديمي، مرجع سابق، ص 29.

[3] نفسه، مرجع سابق، ص 29.

من دنسهم "[1] وأيضا نجد "محمد بن ابراهيم" المراكشي يؤلف رسالة في الترغيب في المؤلفات الخطية ويحذر من الكتب المطبوعة ويبين أنها سبب تقليل الهمم، وهذا الفقيه "عبد الحي الكتاني" يعتبر آلة الفونوغراف (المذياع) من المناكر بسبب إستعمالها كآلة يسمع بواسطتها تلاوة القرءان في الأزقة والأسواق[2] وما زاد الأمر تعقيدا هو رفض هؤلاء العلماء حتى التطبيب خاصة وأن المغرب عرف عدة أوبئة أحدثت الخلل الديموغرافي في المغرب حيث أفتى بعض العلماء من بينهم "الناصري" أن الخروج من مدينة ظهر بها الوباء لا يجوز شرعا[3] ولقد لقي هذا الإفتاء صدا كبيرا في أواسط العامة كما أفتى هؤلاء العلماء في حق الحجر الصحي أن له جانب سلبي أكثر منه إيجابي فهو يعطل التجار والسفر إلى القطار، فيعيق الناس عن أغراضهم إضافة إلى ذلك فهو من جانب الدين تشوه عقائد العوام المؤمنين والقدح في توكلهم وإيهامهم أن ذلك دافع لقضاء الله تعالى[4] ومن بين هؤلاء العلماء نجد بن "خضيرة" قاضي مراكش، وفي الحقيقة أن حتى السلطان المولى "الحسن الأول" كان له نفس الرأي فيما يخص الصحة وهذا يتضح من خلال الرسالة التي بعثها إلى "محمد بركاش" الذي وافق على طلب الأجانب لفرض نطاق صحي لحماية طنجة من الكوليرا وأهم ماجاء فيها "...وتعجبنا من قبولك منهم (السفراء الأجانب) ذلك الكلام وسماعه فضلا عن العمل به مع أنه مخالف لشريعتنا المطهرة، فإن المعتقد في ديننا أن العدوى طيرة..."[5] فقد ساهم هذا التفكير السلبي حول الصحة إلى انتشار الوباء وتعطيل التجارة حيث تراجعت التجارة والاقتصاد بشكل عام فقد أدى وباء سنة 1878م إلى تراجع مداخل المخزن من التجارة والضرائب حوالي 70%.[6]

مشكلة المديونية والأعمال العمرانية:

عرف المغرب سنة 1878م المديونية وذلك بسبب الديون المتراكمة منذ اتفاقية 1861م واقتطاع موارد الخزينة المالية عن طريق الإعفاء من دفع الرسوم وخروج بعض المغاربة

---

[1] الناصري ، ج9، مصدر سابق، ص 162.

[2] حسن أحمد الحجوي، مرجع سابق، ص 151.

[3] الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى والدولة السعدية، ج 5، تحقيق جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1958، ص 185.

[4] نفسه، ص ص 184 – 186.

[5] محمد الأمين بزاز، مرجع سابق، ص 246.

[6] نفسه، ص 247.

بوصفهم رعايا القناصلة الأجانب من حسابات الجباية المغربية تدخل الدولة الأجنبية كمؤسسة لتأمين ترتيبات قانونية رأسمالية والخواص تمكينهم من الهيمنة على التجارة[1] فيما يخص ديون الإسبان فقد إشترطت على المغرب أثناء دفع غرامة حرب "التيطوان" يجب أن تكون بالعملة الأوروبية وليس بالدرهم المغربي واشترط الإنجليز نفس الشرط كلف بين المال نفقات إضافية، كما دفع المولى "الحسن الأول" للأسبان أربعة ملايين ريال كصلح في حرب قبائل الريف ضد الإسبان[2] ورغم معاناة المغرب من المديونية فإن المولى "الحسن الأول" قام بعدة مشاريع عمرانية تنهك الخزينة، دون أن يكون لها دور مهم لإخراج المغرب من التخلف ومن بين المنشآت نجد تأسيس بستان "آمنة" و قصورا شاهقة وصروحا شامخة ودورا أنيقة وأسس"القبة"، كما أسس "مشور الدكاكين" بها وتصويره وتحصينه وجعل قباب به لجلوس الوزراء والأمناء وأسس بالجانب الجنوبي منه صرحا أنيقا وبالجبهة الشمالية ساقيتين وأجرى بهما الماء وأنشأ "الكنيف الحاوي" بعدة بيوت بوسط صحنه صهريج مستطيل للمتوضئين وأنشأ المتنزه الأنيق وشيد منارة المدرسة[3] كما ذكر ابن زيدان أن بستان آمنة كانت تضاهي بها بعض قباب المعتمد بن عباد بأشبيلية ثم بنا الدار الكبرى وهي من عجائب الدنيا فأودعها في النقش العجيب والترخيم البديع والزليج الرفيع المزري بخمائل الزهر وقطائف الهند بحيث جزم كل من رأى ذلك بأن مثله لم يتقدم في دولة من دولة المغرب وجلب لقبابها الأبواب من بلاد الأروام حيث ذكر ابن زيدان أن ثمن أحد الأبواب خمسة عشر ألاف ريال من الفضة المذهبة وعوده من أفضل أنواع العود وباقي الأبواب من البلور الصافي المذهب المودع فيه كل نفس غريب كما جلب الأثاث الرومي قيمته ألوف الريال وغيرها.[4]

المبحث الثاني: فشل الإصلاحات في الجيش والثقافة.

المطلب الأول: محدودية نتائج إصلاحات الجيش.

فيما يخص الإصلاحات التي قام بها "الحسن الأول" رغم أنها أخذت من خزينة الدولة الشيء الكثير إلا أن نتائجها لم تكن إيجابية بالشكل المطلوب، ففي ما يخص الجيش رغم أن

[1] عمر أفا، مرجع سابق، ص 81.

[2] الناصري،ج 9، مصدر سابق، ص 206.

[3] عبد الرحمان ابن زيدان، الدرر، مرجع سابق، ص 99.

[4] الناصري، ج9، مصدر سابق، ص 160.

الحسن الأول قام بأعمال جبارة من أجل انشاء جيش قوي إلا أن نتائجها كانت سلبية لعدة أسباب منها أن الإصلاح لم يكن جدي بالشكل المطلوب حيث بقي نظام الجيش على حاله منذ العهد "الوساطي" و"السعدي" و ظلت أساليبها جامدة غير قادرة على رفع التحدي سواء في الروح أو المضمون لاقتحام أي عمل تحديثي يذكر لا وجود لمأوى العسكر مثل ما يوجد في أضعف المماليك الشرقية وغياب الصحة للجيش التي كانت الأبنة[1] تهتك بعناصر الجيش، كما أن خزينة الدولة لم تكن تسمح للمغرب بأن يؤسس عليها أي نظم أو صلاحية في تسيير شؤون السلطة[2] وما أثار العديد من المؤرخين هو اعتماد السلطان على مدربين أوروبيين في حين أنه كان يعلم النوايا الاستعمارية للأوروبيين التي كانت المهام الموكلة لهم من طرف دولهم هي التجسس على المغرب[3] وفي هذا السياق يقول "معريش" "إن منطق المغرب في إصلاح الجيش اعتماد العنصر الأجنبي لا يستثنى عنه في باقي دول العالم الإسلامي وهذا المنطق يثير الدهشة والسخرية لأنه منطق الصبية لا يختلف عن منطق ذلك السجين الذي يطلب مفتاح سجنه من سجانه[4] " وقد قام المولى "الحسن الأول" بشراء سلاح رديء وقديم حيث وصف "الناصري" السلاح المغربي بالمقارنة بالسلاح الأوروبي بالحطب فالنصارى كانوا يبيعون المغرب السلاح الذي انعدمت فائدته عندهم لكونهم ترقوا عن ذلك السلاح بما هو أجود منه وأتقن وأنفع[5]، إضافة إلى ذلك فإن المؤطرين دون العدد المطلوب بالنسبة لأعداد المجندين أما البعثات العلمية فقد قام قواد الجيش المغربي بتهميشهم خوفا من مصالحهم.[6]

---

[1] حسن أحمد الحجوي، مرجع سابق، ص ص 97 - 98.

[2] نفسه، ص ص 27-28.

[3] محمد حجي، مرجع سابق، ص 398.

[4] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 120.

[5] الناصري، ج9، مصدر سابق، ص 148.

[6] مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص 49.

المطلب الثاني: محدودية نتائج الإصلاحات الثقافية.

إن الإصلاح في المجال الثقافي لم يحقق هو الآخر نتائج جيدة لأنه لم يشمل المضمون التعليم بل بقي مقتصرا على علوم الدين واللغة فمثلا جامعة القرويين أعظم مركز علمي في المغرب استقطب إليها منذ القرن العاشر النخبة المثقفة في العالم الإسلامي حيث تخرج منها أفواج من الأطباء من بينهم "إبن رشد" أصبحت هذه الجامعة في القرن 19 عاجزا عن تكوين طبيب ذي مستوى يقارب ولو نسبيا، ما وصل إله الطب في تلك الفترة وفيما يخص الكتاب بالرغم من وجود المطبعة التي طورت إنتاج الكتب لكن عنصر التجديد وروح الابتكار كانتا غائبتين عن هذه الكتب لأن هؤلاء[1] الكتاب كانت صلتهم بالعصور الخالية أقوى من صلتهم بأهل العصر فإنتاجهم من صميم النتاج القديم فالعلوم التي كانت سائدة هي معارف إسلامية والعلوم العربية وأثار ها من الفلسفة، الحساب، الفلك فلا نجد عن الأدباء غير ما وجدناه عند العلماء من تغلغل روح المحافظة على الماضي وإتباع الآثار القديمة[2] كما أن طريقة التدريس كانت لا تخلوا من قسوة الفقيه حيث كان يستعمل غلطة في تلقين الأطفال مبادئ القرءان فالطفل يدخل الكتاب لأول مرة فيوضع مع أطفال أكملوا حفظ القرآن أو يقربون حفظ وعندما يدخل الطفل يوكل إلى نفسه الاعتماد عليها[3] ويرجع بقاء التعليم على الأسلوب القديم هو عدم وجود تفاعل بين أقطار المغرب والمشرق خاصة وأن المغرب كان متأخر عن المشرق بحوالي نصف قرن أو يزيد بسبب الاستعمار الفرنسي بالجزائر وتونس التي جعلت المغرب منعزلا عن الغرب وأصدقائه بالشرق[4] كما أن البعثات العلمية الحسنة التي قام بها الحسن على حساب المخزن كانت نتائجها كانت جد محدودة والمغرب لم يستفد من هذه البعثات بعد عودتهم إلى الوطن حيث عينوا في دوائر الدولة برواتب ضئيلة ولم يتمكنوا من ممارسة اختصاصاتهم[5] فعوض أن تفتح لهم الأبواب من أجل تجسيد خبراتهم المكتسبة في المغرب لدفع عجلة التطور والنهوض بالبلاد وضع هؤلاء العلماء على جنب وتعيينهم بوظائف مخزنية بسيطة لا علاقة لها

---

[1] حسين أحمد الحجوي، مرجع سابق، ص 127.

[2] نقولا زيادة، مرجع سابق، ص 127.

[3] حسين أحمد الحجوي، مرجع سابق، ص 128.

[4] نقولا زيادة، مرجع سابق، ص 175.

[5] نجيب زبيب، مرجع سابق، ص 206.

بتكوينهم و مبعدين عن أي مهام أو ميادين لممارسة اختصاصاتهم المكتسبة من دراستهم الفنية[1] ويعود سبب تهميش البعثات العلمية إلى عدم ثقة العلماء وأصحاب المخزن بما فيهم المولى "الحسن الأول" بوطنية هؤلاء العلماء حيث كان خوفه من الأوروبيين وشدة احتياطه منهم لا يثق بأغلب هؤلاء المتعلمين في أوروبا بحجة تأثرهم بحياة الأوروبيين،[2] فكان لا يوفق منهم إلا من اختبر وطنيته[3] أما بالنسبة لرجال المخزن فقد عملوا على إبعاد هؤلاء العلماء أو الطلبة خوفا على مكانتهم وأموالهم أما بالنسبة للفقهاء فكانوا ينظرون إلى الطلبة على أنهم أعداء الدين وأصحاب بدع وأصحاب أفكار مشبعة بالعقلية الغربية لا تخدم الدين ولا الوطن.[4]

المبحث الثالث: الحمايات القنصلية ومؤتمر مدريد.

المطلب الأول: الحمايات القنصلية ومشكلة النقود.

إن أخطر فئة من سادة المغرب إضافة إلى إفشال المشروع الإصلاحي فئة المحميين الأجانب فقد اعتبر هؤلاء المحميين جيش أجنبي وظيفته التشويش على الدولة حيث أصبحوا يتمتعون بأعظم امتياز على حساب وطنهم فلهم امتياز مزدوج فهم كالمغاربة يتمتعون بالحقوق التي يحرم منها الأجنبي وكمحميين يمتنعون عن القيام بالواجبات التي يقوم بها المواطنون المغاربة من أداء الضرائب وطاعة والي الأمر والخدمة العسكرية[5]، وكان العنصر اليهودي هو أكثر فئة محمية حيث فضلهم الأوروبيين عن المغاربة لأنهم أظهروا الاستعداد لخدمة أغراض أوروبية ضد المغرب خاصة أن اليهود كانوا يعانون من الاحتقار والتعسف [6] وقد استغلوا الحماية فتطاولوا على المسلمين وعلى الولاة وأظهروا الحقد للإسلام والمسلمين ولم يكتفوا بهذا فقط بل سافر بعضهم إلى أمريكا الجنوبية وأقاموا فيها مدة ليحصلوا على الجنسية هناك

---

[1] حسين أحمد الحجوي، مرجع سابق، ص 101.

[2] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 176.

[3] نفسه، ص177.

[4] مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص 224.

[5] علال الفاسي، الحماية في مراكش من الجهة التاريخية والقانونية، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة،1948، ص65.

[6] عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص ص 30 –31.

وبعضهم أرسلوا زوجاتهم الحوامل للوضع في أحد البلدان الأوروبية وبعدها يعودون إلى المغرب كأجانب يتسلطون على أباء بلدانهم وقد لجأ المسلمين المغاربة إلى الحماية كذلك.[1]

ولم يقتصر أمر الحماية على الفئة البسيطة من المجتمع بل تطور إلى عملية القوم من ضباط وأعيان و من وزراء، ناهيك عن زعماء الزوايا الذين كانوا يلعبون دور الوسطاء بين مختلف الفئات الاجتماعية الذين التحقوا بخدمة الأجنبيين تاركين الأمور تسير من السيئ إلى الأسوأ مما ساهم في إرساء أرضية متينة للتوتر و تدهور الوضع.[2]

كما قام المولى "الحسن الأول" بمشاريع إصلاحية كانت نتائجها سلبية أضرت المغرب ولم تنفعه كعملية "صك العملة" في أوروبا بفرنسا لكن هذه الأخيرة تلاعبت بمشروع صك النقود فكانت عملية ضرب العملة عسيرة على المخزن تجلت في التجاوزات التي كان يمارسها أصحاب دور الصكة في فرنسا في غياب الأطر الخبيرة المخزنية لضبط شروط ضرب العملة ومتابعة تطبيق الشروط المتفق عليها أدى إلى تصعيد نفقات الضرب وذلك من فوئد المماطلة وقد وجد المخزن نفسه مضطر للسير في عمليات ضرب دون توقف رغم ما تكبده من خسائر واضحة أما فيما يخص مشكلة النقود في المغرب فقد كانت توجد عملات أجنبية إلى جانب العملات المغربية[3] أدت إلى عدة أزمات من بينها أزمة 1877م، حيث قلت الفلوس في مراكش بسبب غلاء الريال الفرنسي في فاس فصار التجار يجلبون فلوس بمراكش وقد لحق بالناس أضرار حيث أصبح البسيطة والريال لا يأتى له أن يشتري من ضروريات معاشه فتدخل السلطان وأمر بتخفيض قيمة الريال بعد مدة فاضت الفلوس[4] في السوق وهذا الأمر جعل الفقراء ينتفعون أما التجار فمسهم ضرر كبير من العملة لأن معاملاتهم كانت بالريال فأمسكوا سلعهم وامتنعوا عن البيع فتعطلت المرافق أو كادت، فتدخل السلطان ثانية وأمر برد الأسعار إلى ما كانت عليه من قبل فأحدث ذلك فوضى بين الناس.[5]

---

[1] عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص 32.

[2] جرمان عياش، مرجع سابق، ص ص 50، 51.

[3] العملات المغربية: الفلوس البسيطة، الريال، أنظر عمر أفا، مرجع سابق، ص 77.

[4] الفلوس عملة مغربية نحاسية، أنظر: نفسه، ص 77.

[5] الناصري، ج9، مصدر سابق، ص 163.

تعرضت نقود الفضة المغربية من طرف الأوروبيين إلى تهريب نتيجة قلة الفضة في أوروبا خاصة وأن وزنها الشرعي يفوق وزن القطع الأوروبية، فكان فكان وزن المثقال و2 غرام لدرهم المغربي بينما كان وزن الريال الفرنسي 25 غرام كما أدى ارتباط العملة المغربية بالعملة الأجنبية المتباينة في الوزن لاحتفاظ العملة المغربية بالنظام الشرعي فقد احتفظت النقود المغربية بقيمتها الحقيقية بينما العملة الأجنبية احتفظت بقيمتها الإسمية وخفضت قيمتها الحقيقية وقد سبب ذلك أضرار بخزينة المغرب كما تعرت النقود المغربية للتزوير من طرف بعض اليهود، الفقهاء والأوروبيين.[1]

كما استحسن السلطان "الحسن الأول" فكرة الجامعة الإسلامية[2] بعد أن وصل أصداؤها إلى المغرب عن طريق محمد عبده فقد قام بزيارة تونس 1883م واتصل شخصيا ببعض العلماء القرويين من أجل نشر أفكار الجامعة الإسلامية في نفس السنة، أدى هذا الاتصال في الأوساط العلمية في المغرب خاصة بعد وصول مجلة المنار المغرب، وقد تقبل السلطان "الحسن الأول" الدعوة بارتياح لأنه كان يرى في الجامعة الإسلامية وسيطة لدفع الأجانب من خلال تعاون الدول الإسلامية وكان المولى "الحسن الأول" يحاول ترجمة ذلك من خلال بعث وفد إلى الدولة العثمانية وافق الطرفين على التبادل الدبلوماسي، لكن الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا رفضت هذا الاتصال[3] واعتبرته عمل عدائي ضدها حيث أبلغت الحسن الأول عن اعتراضها على تسرب دعوة الجامعة الإسلامية إلى المغرب وقالت إنها تنظر بعين القلق إلى ما يقوم به المغرب من توثيق علاقته مع الدول العثمانية.[4]

المطلب الثاني: التطاول الأوروبي على سيادة المغرب و مؤتمر مدريد1880:

لقد استخدمت الدول الأوروبية عدة عراقيل التي قيدت بها الدول المغربية وحرمتها إمكانية التحرك بحرية كحرمان بريطانيا السلطان "الحسن الأول" من حق التشريع في ميدان الجمارك

---

[1] عمر أفا، مرجع سابق، ص ص 75 – 78.

[2] الجامعة الإسلامية: كانت حركة الجامعة الإسلامية التي سادت في الربع الأخير من القرن 19، تحت قيادة جمال الدين الأفغاني نتيجة لجهاده الذي بلغ أوج نشاطه مع ضرورة التقدم معتمدا على التعليم، جلال يحيى العالم العربي الحديث والمعاصر، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريط الإسكندرية، 2001، ص ص 213 – 217.

[3] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 179.

[4] نجيب زبيب، مرجع سابق، ص 211.

وحق إنصاف رعيته من الأجانب المقيمين في بلاده، إسبانيا فقد احتلت التيطوان وفرضت على المغرب غرامة مالية أثقلت كاهل الدولة بالديون لمدة ربع قرن[1]، كذلك تعدى الوضع إلى عدم السماح للحجاج المغاربة بدخول طنجة تخوفا من الأمراض والأوبئة التي يحملونها من المشرق العربي ويمنعون رجال المخزن من الاتصال بهم وتقديم المؤونة لهم.[2]

ومن أمثلة التطاول للقناصل على السيادة المغربية "ريد ليوس"[3] الذي كانت سيرته قبيحة مع السلطان وكان يتاجر في بطاقات الحماية ويوليها لمن يشاء من المغاربة مخترقا قوانين الحماية وكتب المولى "الحسن الأول" إلى "طريس" رسالة يبين فيها خرق القوانين وشروط الحماية من طرف هذا القنصل كما كانت له علاقة سيئة مع وزير الخارجية "محمد غريط" وكذلك مع سلطات المرسى بسبب حيازته السلاح.[4]

ومن التطاولات الأوروبية اقتراح إسبانيا على السلطان أن يزيدهم من مساحة أرض مليلة، فاضطر السلطان لذلك فصار هناك حد بين قبائل الريف المغربية و إسبانيا وكان هذا الحد قريبا من تربة ولي الله "سيدي أور ياش" وهذا الولي كان يحظى بالقدر العظيم من قبل أهل الريف، حيث يقومون بزيارته ويتبركون به ويدفنون عنده موتاهم فقام الإسبان بمحاولة بناء مراكز حراسة بالقرب من هذا الضريح، فطلب منهم أهل الريف التخلي عن الموضع والبناء في مواضع أخرى فأبى الإسبان عن الامتناع مع قول كلام جارح وقد أصبح الاسبان يعاملون المغاربة بهذه المعاملة السيئة حتى هزيمة التيطوان حيث عان منها المغاربة لمدة طويلة.[5]

في هذه الظروف قام أهل الريف بمهاجمة الإسبانيين في مليلة حيث ألحقوا بهم هزيمة كبيرة فقدم وفد من الإسبانيين يطلبون الإنصاف من أهل الريف فوقع الفصل على أن يدفع السلطان عن دماء قتلاهم أربعة ملايين ريال.

---

[1] جرمان عياش، إمكانية الإصلاح وأسباب الفشل في المغرب، الإصلاح والمجتمع المغربي،مرجع سابق، ص 358.

[2] محمد الأمين بزاز،مرجع سابق، ص 232.

[3] ريد ليوس: هو وليام w. Reed Lewis، أمريكي كان قنصلا بطنجة 1887، 1889، أنظر: معلمة المغرب، مرجع سابق، ص 4513.

[4] نفسه، ص 4513.

[5] الناصري،ج9، مرجع سابق، ص 206.

مؤتمر مدريد 1880:

انتهى المؤتمر برجوح الكفة إلى فرنسا أما الوفد المغربي فبدا عاجزا بحجته في المؤتمر، الذي انفض أو خلص يوم 03 جويلية 1880 بتوقيع مفوض المغرب ومفوضو الدول التي شاركت فيه على اتفاقية التي جاءت جلها ضد المغرب ولم تحقق ما كان يطله وإنما وضعت حول عنقه طوقا ضيق على عنقه الذي أفقده توازنه وشل حركته.

وبالنسبة للمقررات التي خرج بها المؤتمر على شكل اتفاقية دونت قانون الحماية والتجنيس فيها ومن فصولها:

1. الأسس التي يقوم عليها نظام الحماية هي المنصوص عليها في المعاهدات المبرمة مع إنجلترا 1856م، واسبانيا 1861م، والتسوية مع فرنسا 1863م مع التعديلات التي أدخلها عليها المؤتمر.
2. حرية الممثلين الدبلوماسيين في أن يختاروا مابين المسلمين وغيرهم (اليهود) للترجمة والخدمة تشملهم حماية الدولة التي يستخدمهم ممثلوها، فلا يؤدون أي ضريبة كيفما كان نوعها إلا بمقرر.[1]
3. إن عدد التراجمة والمستخدمين العاملين عند رؤساء البعثات الدبلوماسية لم يحدد برقم، فيمكنهم أن يستخدموا ما يكفيهم أو يفوق حاجتهم، أما بالنسبة للقنصل أو نائب القنصل أو الوكلاء المستقرون بالموانئ لهم الحق في ترجمان وحارس وخادمين وكاتب واحد.
4. إذا عينت دولة أجنبية أحد رعايا السلطان وكيلا قنصليا فإن حمايتها تشمله هو وأهله حتى ولو كان مقيم بدار السلطان، والذي بدوره يمنح الحماية لحارس مغربي واحد مع جميع الحقوق التي يتمتع بها هو أيضا.
5. تعترف الدولة المغرية بحق السفراء والوزراء المفوضين ونواب الدول في استخدام ما يشاءون من المغاربة لمصلحتهم أو دولهم، دون أن يكونوا من شيوخ الزوايا والجنود، كما لا يمكنهم إعطاء المغاربة المدعى عليهم في المحاكم حق الحماية.

[1] محمد أبو الطالب، مرجع سابق، ص 303.

6. يحترم المحمي وأهله من زوجة و أبناء و أقارب، ولا تورث الحماية بإستثناء أسرة " ابن شيمول" أما إذا قام السلطان الحسن بإستثناء آخر فلجميع الدول الممثلة في المؤتمر الحق في ذلك[1].
7. يخبر ممثلي الدول كتابيا وزير الخارجية المغربي بكل موظف يستخدمونه ويبعثون إليه سنويا بقوائم محمييهم.
8. يبعث القناصل والوكلاء المقيمين في الموانئ قوائم محمييهم إلى ولاتها المغاربة كل سنة.
9. إن مستخدمي السفارات والقنصليات ومن يخدم الأجانب والمحميين لا يعتبر محميا مع علم الولاة المغاربة لا يمكنهم إلقاء القبض عليه إلا في حالات الجريمة بالقتل أو الجرح، مع إعلام رئيس البعثة أو قنصله بذلك.
10. تطبق أحكام التسوية 1863 المتعلقة بالسماسرة إلا التعديلات المتعلقة بالضرائب.
11. تعترف الدولة المغربية للأجانب حق التملك، مع إجراءات الشراء للأملاك والحكم فيها يكون طبقا للقانون المغربي.
12. يؤدي الأجانب والمحميين والسماسرة الضرائب كل سنة على يد قناصلهم ولكن طريقة الأداء وتاريخه وتقدير المبالغ المؤداة تكون بالترتيب إذ يتم التحضير لها من طرف وزير الخارجية ونواب الدول، ولا يزيد في المبالغ المقدرة إلا بموافقتهم.[2]
13. إذا حصل مغاربة على شهادات التجنيس خارج البلاد المغربية ورجعوا إليه بعد المدة التي يقيمون بها في المغرب تكون مساوية لمدتهم في الخارج للحصول على تلك الشهادات يخيرون بين القبول أحكامه أو الخروج منه إلا بإذن الحكومة المغربية إذا وافقت على التجنيس.
14. يمكن للدول أن تمنح حماية استثنائية لبعض المغاربة الذين قاموا بتقديم خدمة لهم على أن لا يتجاوز عددهم لكل دولة 12محمي وإذا فاق هذا لا يكون إلا بموافقة السلطان عليهم.

---

[1] عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص ص 104 – 105.

[2] عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص ص 106، 107.

15. تعترف الحكومة المغربية بصفة الدولة الفضلى لجميع الدول الممثلة في المؤتمر لتتعم وهي مجتمعة بكل امتياز يمنح في المستقبل لإحداها منفردة.
16. تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية التي وقعت في أمد قريب.[1]
17. لا يتوسط مستخدمو القنصليات لفائدة غير المحميين إلا إذا استظهروا برسائل السفراء والقناصل.

لخص مؤتمر مدريد بعدة بنود معظمها جاءت مجحفة في حق المغرب التي ساهمت في إرساء أرضية متينة للتوتر وتدهور الوضع[2]، كما أعطت لهذه البنود صبغة قانونية للمعاهدات السالفة، في حين أن السلطان الحسن الأول كان يريد الحد من الحمايات القنصلية التي استخدمتها الدول الأجنبية أهم مفاتيح النفوذ على الثغور والمراسي.[3]

---

[1] نفسه، ص 107.

[2] جرمان عياش، مرجع سابق، ص 51.

[3] مروان بوزكري، مرجع سابق، ص 84.


الخاتمة

من خلال تعرضنا لموضوع الإصلاحات في عهد السلطان الحسن الأول يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج:

ورث السلطان الحسن الأول العرش في وقت كان فيه المغرب الأقصى يعاني التخلف من عدة جوانب، ضف إلى التطاول الأوروبي على سيادة المغرب، خاصة بعد هزيمة إيسلي ضد فرنسا 1844م، وهزيمة التيطوان1860 ضد إسبانيا فالحادثتين أظهرتا الوجه الحقيقي المتخلف للمغرب محطمة فكرة الجيش الذي لا يهزم لما حققه في معركة واد المخازن.

كما قام السلطان الحسن الأول بعدة إصلاحات لإخراج البلاد المغربية من الأزمة وكخطوة أولى قام السلطان بالقضاء على الفتن التي استمرت معه طيلة فترة حكمه، كانت من أهم نتائج هذه الحركة ،ضم منطقة السوس إلى سلطة المخزن، كما شملت الإصلاحات عدة مجالات منها إصلاح المخزن إذ أحدث خمس وزارات جديدة كوزارة العدل، وزارة البحر، وسعيا منه للحفاظ على سيادة المغرب قلص من نفوذ الحمايات القنصلية ،مع استعماله التوازن في التعامل مع جميع الدول الأوروبية حتى لا تقع المغرب تحت هيمنة أي دولة أوروبية وسعيا منه لتقوية الجهاز العسكري قام بإصلاحات عسكرية وذلك بتكوين جيش نظامي خصص له مدربين أجانب وبعثات تكوينية عسكرية.

أما في مجال الثقافة قام السلطان بإرساليات طلابية حسينية إلى الدول الأوروبية والمشرق العربي إضافة إلى تشجيعه لتأليف الكتب، وأدخل جامعة القرويين تحت سلطة المخزن ولم يهمل الحسن الأول الجانب الاقتصادي إذ نظم التجارة الخارجية من خلال عقد للمعاهدات المبرمة مع الدول الأجنبية، كما استطاع تسديد القروض الأوروبية.

أما عن نتائج هذه الإصلاحات كانت جد محدودة، ولم ترقى إلى مستوى الحفاظ على استقلال البلاد إلى حين فرض الحمايات وكانت أهم أسباب فشل هذه الإصلاحات بدايتها من رأس الهرم ألا وهي السياسة المخزنية التي غابت منها العدالة الاجتماعية، ضف إلى تعسف رجال المخزن الذي أحدث الهوة بين السلطة والعامة خاصة قبائل السايبة التي كانت من حين إلى آخر تظهر عدائها للسلطان.

كما لاحضنا فشل الإصلاحات العسكرية والعلمية.بالنسبة إلى العسكرية كان معظم المدربين الأجانب عبارة عن جواسيس تعمل على تحطيم المغرب كتلاعب الدول الأوروبية بتجارة السلاح للمغرب حيث كان السلاح فاسدا أو قديما بأسعار ضخمة، أما فيما يخص البعثات العلمية فحين عودتها همشت من طرف العلماء ورجال المخزن.

سجلنا أيضا رفض أصحاب الحل والعقد لإصلاحات السلطان مخافة تعرض المغرب للاستعمار الأجنبي.

و ساهم أيضا المحميين في إفشال الإصلاحات حيث كان الجيش الخفي للدول الأوروبية يعمل على تحطيم البنية التحتية للمغرب.

كما عملت الدول الأوروبي على إفشال الإصلاحات وذلك من خلال تكتلها في مؤتمر مدريد 1880، حيث عملت على ترسيخ المعاهدات والامتيازات المجحفة في حق المغرب ووسعتها لجميع الدول المشاركة في المؤتمر وإعطاء صبغة قانونية له، ولم تتوقف هنا بل وقفت في وجه أي اتصال إسلامي عربي كوقوفها ضد الاتصال بالجامعة الإسلامية وتلاعبها بصك العملة المغربية.

ضف إلي ذلك أن ابنه السلطان "عبد العزيز" الذي لم يستطع الحفاظ على إستقلال البلاد لنقص خبرته في تسيير شؤون الدولة نتيجة صغر سنه وإقامته بعيدا عن أمور الدولة أثناء فترة وصاية "أبا حماد" حيث عرف المغر ب خلال حكم عبد العزيز الفوضى التي أدت إلى عزله وتنصيب أخيه "عبد الحفيظ" الذي وقع معاهدة الحماية 1912.

هذه مجمل النتائج التي توصلنا إليها أثناء دراستنا للموضوع و نأمل أننا نكون قد وفقنا في الإحاطة بمختلف حيثيات الموضوع و أن يكون فاتحة لدراسات أدق حول مختلف جوانبه.

ملخص المذكرة:

إن موضوع دراستنا تمحور حول إصلاحات السلطان الحسن الأول في المغرب الأقصى (1873–1894)، الذي قام بعدة إصلاحات في مجالات عديدة منها السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الثقافية من أجل إخراج البلاد من دائرة التخلف و حماية استقلالها،لكن هذه الإصلاحات لم تحقق الهدف المرجو لعدة أسباب منها: الداخلية كرفض العلماء للإصلاحات، و الخارجية كتكتل الدول الأوروبية ضد المغرب في مؤتمر مدريد 1880.

Abstract :

The subject of Our study is about the reforms of " **EL–SULTAN AL–HASSAN I** " in Morocco (1873 – 1894) ho made set of reforms in several domains such as political, military, economical, and cuultural in order to save the country from illitrateness circle and protect its independance.

However, this reforms did not reach the central aim because of range of internal factors such as the scientists disagreement with the reforms and external factors such as the European countries unity against Morocco in Madrid conference in 1880.

المراجع

المصادر:

1. ابن أبي ضياف أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج3، المطبعة الأساسية المنطقة الصناعية بن عروس، د ط، تونس، 1963.
2. الأنصاري السبتي محمد بن قاسم، اختصار أخبار عن مكان بثغر سبتة من سن الآثار، د مط، ط2، 1983.
3. ابن تيمية،الجوامع في السياسة الإلهية والآيات النبوية، ط1، مطبعة نخبة الأخيار1306ه.
4. التونسي خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، مطبعة دار القلم، ط2، تونس.
5. ابن زيدان عبد الرحمان، درر المفاخر بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية،د ط، الرباط، 1961.
6. ابن زيدان عبد الرحمان، العز والصولا في معالم نظم الدولة، ج1، د ط، الرباط، 1961.
7. الناصري أبو العباس أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب، ج5، (العهد السعدي)، دار الكتاب، د ط، دار البيضاء،1955.
8. الناصري أبو العباس أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب، ج9، دار الكتاب، د ط، دار البيضاء، 1956.

المراجع بالعربية:

1. الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، أيام دراسية من 20 إلى 23 أفريل، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1985.
2. بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، دار العلم للملايين، ط 5، بيروت 1985.
3. بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا في الجزائر 1830- 1930 وانعكاساتها على المغرب الأقصى دار الحكمة، د ط، الجزائر، 2010.
4. التازي عبد الهادي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، ج9، د ط، المطبعة الملكية بالرباط، 1985.

5. الترمانيني عبد السلام، الرق ماضيه وحاضره، عالم المعرفة، د ط، الكويت، 1979.
6. الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير، مطبوعات المينل، د ط، القاهرة، 2007.
7. الجمل شوقي عطا الله، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المطبعة الذهبية، د ط، القاهرة.
8. الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (تونس، الجزائر، المغرب)، مطبعة أنجلو، ط 1، القاهرة، 1988.
9. الحجوي أحمد حسن، العقل والنقل في الفكر الإصلاحي المغربي 1757 -1912، دمط، ط1، بيروت، 2003.
10. حميدي جعفر عباس، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002.
11. حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ عرض لأحداث المغرب وتطوراته في الميادين السياسية والدينية والاجتماعية والعمرانية والفكرية منذ ما قبل الإسلام إلى العصر الحاضر(ق 14هـ و 20م) من بداية المرنيين إلى نهاية السعديين، مج2، دار الرشاد الحديثة، ط1، الدار البيضاء،د ت.
12. حركات إبراهيم، التيارات السياسية و الفكرية بالمغرب خلال قرنين و نصف قبل الحماية، دار الرشاد الحديثة للنشر و التوزيع،ط2، الدار البيضاء، 1994.
13. حجي محمد، منوعات محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998.
14. حرب أديب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج2، دار الرائد للكتاب، د ط، الجزائر.
15. الخديمي علال، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، 1894- 1910 ، حادثة دار البيضاء واحتلال الشاوية، إفريقيا الشرق، ط2، الدار البيضاء 1994.
16. خضير إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830- 1962، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران2005.
17. خلف تميمي عبد الملك، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي) دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، د ط، الكويت 1983.
18. رزوق محمد، دراسات في تاريخ المغرب إفريقيا الشرق، ط1، دار البيضاء 1990.

19. رمضان عبد العظيم، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج1، الهيئة المصرية العامة، د ط، مصر 1997.
20. زيادة نقولا، صفحات مغربية، الأهلية للنشر والتوزيع، د ط، بيروت 2002.
21. الشابي مصطفى، النخبة المخزنية في المغرب القرن 19، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط1، الرباط 1995.
22. إبن شقرون، أرجوزة من زهرة الآس عن جامع القرويين بفاس عبر القرون، وزارة الأوقاف والشؤون طبعة بمناسبة حدث القرن 15هـ، د ط، المغرب، 1994 .
23. صالح نجيب، تاريخ العرب السياسي، 1856 – 1956، دار اقرأ، ط1.
24. إبن صاحب الضلاة عبد المالك، المن بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين، ط3، دار الغرب الإسلامي بيروت 1987.
25. ابن عبود محمد، دراسات مغربية، جامعة عبد المالك السعدي، د ط، التطوان، 1992.
26. عياش ألبير، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، دار الخطابي للطباعة والنشر، ط1، د م، 1985.
27. عياش جيرمان، أصول حرب الريف، الشركة المغربية المتحدة، د ط، الرباط 2013.
28. عبد العزيز محمد عادل، التربية الإسلامية في المغرب أصولها المشرقية وتأثيراتها الأندلسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، مصر 1987.
29. العشماوي محمد السعيد، مصر والحملة الفرنسية، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، د ط، مصر 1999.
30. غريب مأمون، أبو الحسن الشاذلي حياته تصوفه تلاميذه وأدواره، دار غريب، د ط، القاهرة 2000.
31. غنياج جان، ثورة علي بن غداها، دار التونسية للنشر، د ط، تونس 1965.
32. الفاسي علال، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مطبعة الرسالة، ط1، القاهرة 1948.
33. فيشر هيربرت، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، دار المعارف، ط3، القاهرة.
34. قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، د ط، بيروت.
35. ابن منصور عبد الوهاب، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880، مطبعة الملكية، ط2 الرباط، 1985.

36. مؤنس حسين، معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، د ط، 1993.
37. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.
38. معريش محمد العربي، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873 – 1894، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت 1989.
39. المنوني محمد، تاريخ الوراقة المغربية صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط1، المغرب 1991.
40. الملكي محمد، الحركات المغربية والاستعمار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994.
41. المودن عبد الرحمان، البوادي المغربية قبل الاستعمار قبائل إيناون والمخزن بين القرنين 16 م–19م، مطبعة النجاح الجديد، ط1، الدار البيضاء 1995.
42. نبهان يحيى محمد، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، د ط، عمان 2008.
43. ياغي إسماعيل احمد، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض 2006.

المراجع باللغة الفرنسية:

1- Bernard lugan ,histoire du maroc des origines a nos jour,paris,1992

الأطروحات:

1. بوزكري مروان، التنافس الفرنسي والإنجليز ي على المغرب الأقصى ما بين 1873– 1894، مذكرة بحث لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر لسنة 2009/ 2010.
2. تلمساني بن يوسف، التوسع الفرنسي في الجزائر 1830 – 1870، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر لسنة 2004/ 2005.

الموسوعات والدورياتوالقواميس:

1. زبيب نجيب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب، ج 3، دار الأمير للثقافة والعلوم، ط1، بيروت، 1937.

2. موسوعة تاريخ المغرب العربي بني حفص بني زيان بني وطاس والسعديين وظهور الأشراف العلوين،ج5، ط1، مكتبة مدبولة للنشر القاهرة، 1994.
3. موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس و اليوم (ليبيا، السودان، المغرب)، , 1998- 1999
4. معلمة المغرب، ج13، مطابع سيلا، المغرب، 2001.
5. المنجد في اللغة العربية، المكتبة الشرقية، ط36، بيروت1986.

الفهرس العام

الفهرس